جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالب: عصام بوغنامة

بعنوان:

تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

–دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات "ص و م" بولاية ورقلة ـ لسنة 2013

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2013/06/19

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور /مولاي لخضر عبد الرزاق	أستاذ: محاضر (أ)	جامعة ورقلة	رئيسا
الدكتور / زرقون محمد	أستاذ: محاضر (أ)	جامعة ورقلة	مقررا
الأستاذة /محسن عواطف	أستاذ: مساعد (أ)	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2013/2012

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة البقرة: الآية 32).

الإهـــــداء

إلى التي عبدت دعواتها لي طريق الخير والتوفيق... **والدتي الكريمة**.

إلى من كان لي حافزا للعلم والمثابرة مثل الأبوة الأعلى...**والدي الكريم**.

إلى التي حرمت نفسها وأعطتني... إلى من ربتني بلطف وعلمتني كلمتي

الشرف والحياة... **جدتي الغالية**.

إلى من جمعتهم معي ظلمة الرحم ... **إخوتي وأخواتي**؛

إلى جميع الأهل والأقارب؛

إلى كل مشايخي ومعلمي وأساتذتي ومن كان لهم فضل تلقيني العلم النافع؛

إلى كل الأصدقاء والزملاء؛

إلى كل طلاب العلم؛

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

بوغنامة عصام

شكر وتقدير

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ (النمل الآية: 19)

الحمد لله والشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل ...

نتوجه بآيات الشكر وخالص الثناء إلى كل الأساتذة على ما قدموه إلينا من

أنوار أضاءت درب مشوارنا الدراسي .

ونخص بالذكر من امتدت أياديه في احتضان ما انجزناه، مراجعة منه

وتمحيصا وإشرافا..... الدكتور: **محمد زرقون**

وما من سبيل في أخر هذه الكلمة سوى أن نشكر كل من ساعدنا من

قريب أومن بعيد، في السر والعلن، ولو بكلمة ....

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار القواعد و الأحكام التي جاء بها هذا النظام جديدة على بيئة ءاته المؤسسات، حيث أحدثت تغييرا جذريا في الممارسات المحاسبية التي كانت سائدة، إضافة إلى معرفة الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات عند تطبيق هذا النظام، خصوصا في ظل غياب سوق مالي يتم اللجوء إليه لتقييم عناصر القوائم المالية وفق القيمة العادلة لهذا النوع من المؤسسات.

كما تم التوصل إلى مجموعة من النتائج عن طريق الاستعانة بالاستبيان، تقضي بضرورة تكثيف الدورات التكوينية، حتى يتم تجاوز الصعوبات الناجمة عن تطبيق هذا النظام، وضمان الاستفادة من المزايا التي يحققها.

الكلمات المفتاحية : النظام المحاسبي المالي SCF، النظام المحاسبي المبسط، تطبيق SCF في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صعوبات التطبيق.

Résumé :

Le but de cette étude est déterminer é efficacité du SCF dans les petites et moyennes entreprises, en prenant en considération la nouveauté des règles et principes, sur l'environnement de ces entreprises, les nouveau règles et principes ont engendre un changement radical dans les pratiques comptables précédement utilisées, ce qui a permis de diagnostiquer les obstacles que rencontre l'entreprises en appliquant les SCF, surtout en l'absence de marché financiers auquel on se réfère pour valoriser les élément des états financiers selon ca juste valeur de ce entreprises.

Enfin nous sommer arriver par le biais d'un questionnaire à mettre en valeur la nécessité de l'intensification, des cycles de formation du personnel et s'avère plus que nécessaire pour minimiser les difficultés rencontrées en appliquant ce système et bénéficier au maximum de ses avantages.

Mots clés : le système comptable financier SCF, le système comptable Simplifies, l'application du SCF dans les petites et moyennes Entreprises, les difficultés de l'application.

قائمة المصطلحات

CNC	Conseil National de Comptabilité	المجلس الوطني للمحاسبة	Algérie
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية	International
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية	International
IFRS	International Financial Reporting Statemen	المعايير الدولية للتقرير المالية	International
IFRS for SMES	International Financial Reporting Statement For Small and Medium-sized entities	المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	International
OCDE	Organisation de Coopération et de Développement Economique	المنظمة الدولية للتعاون والتنمية الاقتصادية	International
PCN	Plan Comptable National	المخطط المحاسبي الوطني	Algérie
SCF	Système comptable financier	النظام المحاسبي المالي	Algérie

قائمة المحتويات

العنصر **الصفحة**

الآية القرآنية..... I

الإهداء II

شكر وتقدير..... III

الملخص IV

قائمة المصطلحات..... VI

قائمة المحتويات VII

قائمة الأشكال البيانية IX

قائمة الجداول X

قائمة الملاحق XI

المقدمة ..... أ

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية..... 01

تمهيد 02

المبحث الأول: الأدبيات النظرية..... 03

المطلب الأول: النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 03

المطلب الثاني: المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "IFRS for SMEs" 11

المبحث الثاني: الدراسات السابقة..... 15

المطلب الأول: الدراسات السابقة بالعربية..... 15

المطلب الثاني: الدراسات السابقة بالأجنبية..... 19

خلاصة الفصل الأول 22

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية..... 23

تمهيد 24

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية 25

المطلب الأول: أدوات الدراسة..... 25

المطلب الثاني: تحضير الاستبيان 26

المطلب الثالث: منهجية الدراسة 28

المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية وتحليل نتائج الاستبيان 30

المطلب الأول: الخصائص الديموغرافية للعينة 31

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمؤسسة 34

المطلب الثالث: الممارسات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة 37

المطلب الرابع: قضايا محاسبية الخاصة بتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) 41

خلاصة الفصل 49

الخاتمة..... 50

المراجع..... 55

الملاحق..... 58

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1.1	مكونات النظام المحاسبي المالي (SCF)	07
1.2	نسبة أفراد العينة تبعا للجنس	31
2.2	نسبة أفراد العينة تبعا للعمر	31
3.2	توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية	32
4.2	توزيع أفراد العينة حسب الشهادات المهنية	32
5.2	توزيع المشاركين حسب المنصب	33
6.2	توزيع المشاركين حسب مدة الخبرة المهنية	33
7.2	توزيع المشاركين حسب القطاع	34
8.2	نوع نشاط أفراد العينة	35
9.2	توزيع المشاركين حسب الشكل القانوني.....	35
10.2	توزيع المشاركين حسب عدد العمال.....	36
11.2	توزيع المشاركين حسب رقم الأعمال المحقق خلال آخر دورة.....	36
12.2	توزيع المشاركين حسب مجموع أصول و خصوم الميزانية المحقق خلال آخر دورة.....	37
13.2	توزيع المشاركين حسب الجهة المقدمة للخدمات المحاسبية.....	37
14.2	توزيع أفراد العينة على أساس الغرض من إعداد القوائم المالية	38
15.2	توزيع أفراد العينة حسب مصادر تمويل المؤسسة	39
16.2	توزيع أفراد العينة حسب تقديمهم لقوائم مالية ذات أهمية للأطراف المعنية.....	40
17.2	توزيع أفراد العينة حسب سنة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	41
18.2	توزيع المشاركين حسب أسباب عدم تبني كل أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي (SCF).....	45
19.2	توزيع فئات المشاركين حسب رأيهم حول مشاكل و صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي.....	47

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1.2	الإحصائية الخاصة باستمارة الاستبيان	30
2.2	توزيع أفراد العينة حسب تطبيقهم للنظام المحاسبي المالي (SCF)	41
3.2	توزيع أفراد العينة حسب القيام ببرمجة دورات تكوينية تحضيرا لتطبيق النظام المحاسبي المالي.....	42
4.2	توزيع أفراد العينة حسب الاستفادة من الدورات التكوينية	43
5.2	توزيع أفراد العينة حسب تأثير تطبيق (SCF) على شفافية حسابات المؤسسة	43
6.2	توزيع أفراد العينة حسب تطبيق جميع أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي.....	44
7.2	توزيع أراء أفراد العينة حول أسباب عدم تبني كل أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي.....	45
8.2	توزيع أراء أفراد العينة حول مشاكل وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي.....	46
9.2	توزيع أفراد العينة حسب مشاكل وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي.....	47

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	استمارة الاستبيان باللغة العربية	59
02	استمارة الاستبيان باللغة الفرنسية	64
03	مخرجات المعالجة الإحصائية بالبرنامج **SPSS**	68

المقدمة

1. توطئة

يرى كثير من الاقتصاديين أن دعم وتطوير المشروعات المتوسطة والصغيرة، وتشجيع إقامتها من أهم دعائم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك لما تلعبه هذه المشروعات من دور هام في دفع عجلة النمو الاقتصادي بشكل عام، والحد من تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة بشكل خاص، كما تعمل على خلق طاقة إنتاجية جديدة، وعلى رفع إنتاجية العمل، ورفع المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها، كما وتعمل على زيادة القدرة التصديرية للاقتصاد ككل، الأمر الذي ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى ميزان المدفوعات وعلى التوازن التنموي، والجغرافي، مما ينعكس على أبرز المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول

ولضمان نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لابد من إتباع منهجية علمية تساعد في توقع المستقبل، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة، تجسد ذلك في النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية.

2.طرح إشكالية البحث

بعد شروع الجزائر في تطبيق القانون رقم11/07 والمتضمن النظام المحاسبي المالي إبتداءا من 2010/01/01 المستمد من المعايير المحاسبية الدولية والاستغناء تماما عن الأمر 35/75 والمتضمن المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975، التزمت المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بمواكبة هذه التغيرات وفهمها خاصة الجوانب التقنية وما تحمله من أبعاد، إلا أن الواقع الميداني يفرض تحديات وصعوبات أخرى من بينها عدم القدرة على تطبيق النظام المحاسبي بشكل كامل لأسباب عدة منها غموض بعض جوانب هذا النظام، ودخول مفاهيم ومصطلحات جديدة في البيئة المحاسبية الجزائرية، مما يؤدي إلى عدم الوصول إلى قوائم مالية شفافة وصادقة وذات مصداقية، وبالتالي عدم وصول للهدف المرجو من هذا النظام.

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر يفرض على المؤسسات الجزائرية إجراء تغييرات جذرية على نظامها المحاسبي من خلال إدراج مبادئ وقواعد النظام المحاسبي المالي والقيام بالترتيبات والإجراءات اللازمة لاستيعابه كما يرتقب أن تنجر عنه بعض الآثار على المؤسسات الجزائرية، ولذلك يستوجب تكييف بعض الأنظمة القانونية لتتماشى مع المتطلبات الجديدة، كالنظام الجبائي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالنظام المحاسبي.

لذلك فان الإشكالية التي سنحاول معالجتها من خلال هذه الدراسة هي:

ما مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؟

وهذه الإشكالية تقودنا إلى طرح عدة تساؤلات نذكر منها:

- هل اخذ مجلس المعايير المحاسبية الدولية خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إصداره للمعايير المحاسبية الدولية؟
- ما هي الآثار والرهانات المترتبة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما مدى استعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطبيق النظام المحاسبي المالي؟
- وما هي المتطلبات الضرورية لذلك؟

3. فرضيات البحث

للإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- اخذ مجلس المعايير المحاسبية الدولية خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إصداره للمعيار IFRS for SMEs المنفصل عن IFRS بشكلها الكامل؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه عدة مشاكل وصعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي يتطلب جملة من الإصلاحات لضمان التطبيق الجيد لكل أحكامه وقواعده.

4. مبررات اختيار الموضوع

تتجلى مبررات اختيار الموضوع من خلال ما يلي:

- تخصص الطالب في مجال المحاسبة ومحاولة ربط العمل الأكاديمي بمتطلبات الحياة العملية؛
- الرغبة في معرفة النظام المحاسبي المالي وصعوبات تطبيقه في الميدان العملي؛
- الإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر والتي ظهر في سياقها ضرورة إصلاح النظام المحاسبي الجزائري هذا الأخير أصبح يشكل عائق أمام انفتاح الاقتصاد الجزائري وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتدعيم السوق المالي.

5. أهمية الدراسة

تتمثل أهمية البحث في كونه مطروح بشدة على مستوى الساحة ا لاقتصادية والمهنية، حيث أن تبني النظام المحاسبي المالي سيؤدي إلى تغيير الكثير من المفاهيم المحاسبية وكذا طريقة العمل المحاسبي وهذا سيكون له اثر على المؤسسات وعلى قرار مستعملي القوائم المالية لهذه المؤسسات كما انه يمثل محاولة لبعض الحلول للتغلب على الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الممارسات المحاسبية.

6. أهداف الدراسة

بالإضافة للإجابة على التساؤل الأساسي في إشكالية البحث، واختبار صحة الفرضيات المتبناة، فان هذه الدراسة تهدف إلى:

- استقصاء أراء المهنيين والمحاسبيين حول النظام المحاسبي المالي وصعوبات تطبيقه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- محاولة اقتراح بعض الحلول للتغلب على هذه الصعوبات.

7. حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية** : تتناول هذه الدراسة موضوع النظام المحاسبي المالي الذي جاء كنتيجة لمسار الإصلاح المحاسبي وبالأخص مدى جدواه وملاءمته لمتطلبات وحاجيات النسيج المؤسساتي في الجزا ئر خصوصا الصغيرة والمتوسطة منها، مما يفرض علينا التطرق إلى المستجدات التي جاء بها هذا النظام ومن ثم إمكانية معالجة ما يجب معالجته، بالإضافة إلى دراسة وتحليل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2013.
- **الحدود الزمنية**: بدأت الدراسة في النصف الثاني من الموسم الجامعي والدراسة الميدانية امتدت حوالي شهر من 15 افريل إلى 15 ماي 2013.

- **الحدود المكانية:** تلقي هذه الدراسة الضوء على تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية، وتتمثل هذه المؤسسات عموما في الصغيرة والمتوسطة مرها، في مختلف القطاعات،كما تمحورت الدراسة الميدانية في ولاية ورقلة،كونها تضمنت المسح عن طريق الإستبيان، والذي مس عينة من هذه المؤسسات.

8. منهج الدراسة

للإجابة على التساؤلات المطروحة و الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق بالفصل النظري، واعتماد منهج دراسة الحالة فيما يتعلق بالدراسة الميدانية من خلال استعمال استبيان لاستقراء واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

9. الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات على المستوى الوطني والدولي، العربية والأجنبية منها، التي تناولت موضوع:"تطبيق معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم"، المستمد أساسا من المعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية (IAS/IFRS)، كما أن تركيبة النظام المحاسبي المالي المبني على إستراتيجية توحيد محاسبي تأخذ بهذه المعايير، فان هذه الدراسة جاءت لتقييم تطبيق هذا النظام في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، كما تم تخصيص مبحثا كاملا لتقديم وتلخيص هذه الدراسات، واهم النتائج المتوصل إليها، وذلك من الصفحة (15) إلى (21) من الفصل الأول.

10. صعوبات البحث

تتمثل صعوبات هذا البحث في : صعوبة الدراسة الميدانية نظرا لثقافة التحفظ عن المعلومات السائدة في المؤسسات الجزائرية بشكل عام وبالخصوص المع لومات المتعلقة مباشرة بالمحاسبة ، مما حال دون الوصول لكل المعلومات التي نحتاجها في هذه الدراسة، حيث أثرت هذه الثقافة على صياغة ونوعية وعدد الأسئلة المطروحة.

11. هيكل البحث

لانجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى فصلين، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة، تضمنت تلخيص عام واختبار للفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث ثم عرض للنتائج التي توصلنا إليها، وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات التي رأينا بأنها ضرورية بناء على النتائج المتوصل إليها.

– **الفصل الأول** : "الأدبيات النظرية والتطبيقية "، تطرقنا من خلال هذا الفصل وبشكل جد مختصر إلى استعراض النظام المحاسبي المالي، ثم تناولنا النظام المحاسبي المبسط واهم إجراءاته، ثم عرض المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما حاولنا من خلال هذا الفصل أن نقدم وفي حدود علم ال طالب الدراسات السابقة التي تضمنت موضوع هذه الدراسة، وطرح أهم النتائج المتوصل إليها والوقوف عند بعض العيوب التي لم تخلو منها هذه الدراسات.

– **الفصل الثاني**: "الدراسة الميدانية "، حاولنا من خلال هذا الفصل عرض وتحليل نتائج الدرا سة الإحصائية لاستمارة الاستبيان، هذه الدراسة التي حاولنا من خلالها قياس مدى تطابق وجهات نظرنا مع مجتمع الدراسة المتكون من محاسبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونين في النظام المحاسبي المالي.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد:

على أساس الإصلاحات التي عرفتها الجزائر منذ تسعينات القرن الماضي، والتي تتمحور حول العمل على انفتاح الاقتصاد الجزائري وإدماجه في الاقتصاد الدولي، بهدف مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة، أصبح من الضروري إنشاء إطار جديد للمحاسبة يضمن استقلاليتها عن هيمنة التشريع، خاصة في المجال الجبائي وإعطائه صبغة تتماشى و طبيعة التحولات الاقتصادية التي تعرفها بيئة المؤسسة، وفي هذا السياق انطلقت سنة 2010 عمليات تكييف المخطط المحاسبي الوطني، و تدور هذه العمليات حول توجيه المحاسبة نحو تلبية احتياجات كافة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة من المعلومات، والمستثمر على وجه الخصوص و بذلك تبنت الجزائر خيار إعادة تشكيل نظام محاسبي جديد منبثق عن معايير المحاسبة الدولية، و يتفق معها إلى حد كبير من حيث الإطار المفاهيمي طرق التسجيل و التقييم، و من حيث عرض القوائم المالية و مدونات الحسابات، و قد استقر تاريخ أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي في 01 جانفي2010، على أن تعفى بعض المؤسسات المصغرة من تطبيقه والتي لا يتجاوز رقم أعمالها و عدد عمالها حد معين.

لقد أدى استخدام المخطط المحاسبي الوطني إلى ضرورة توفير جميع العوامل الكفيلة بسريانه، سواء من جهة المؤسسة أو من جهة بعض عناصر المحيط الخارجي، و تشير تجارب الدول التي عملت على تطبيق المعايير الدولية إلى أن نجاح المؤسسات في الانتقال من النظام المحاسبي القديم إلى تطبيق المعايير الدولية عموما مرهون بمدى ملائمة عناصر المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة، لذلك يصبح من الضروري إعداد هذه العناصر سواء على مستوى الوحدة الاقتصادية أو على المستوى الخارجي خاصة على مستوى إدارة الضرائب و على مستوى المهنة والتعليم المحاسبي.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

نستعرض في هذا المبحث الأساس النظري المرتبط بهذا الموضوع، وذلك من خلال العناصر المتمثلة في النظام المحاسبي المالي، النظام المحاسبي المبسط، والمعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (IFRS for SMEs)، وليس الغرض من هذا ا لجزء استعراض هذه العناصر بالتفصيل، وإنما الغرض منه هو محاولة ربط الدراسة النظرية بالدراسة التطبيقية.

وذلك من اجل أن نتمكن من فهم وعرض الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، كما أن هذا الأساس ضروري لتحليل وتقييم نتائج الدراسة الميدانية المتوصل إليها.

المطلب الأول: النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

باشرت الجزائر على غرار العديد من الدول عملية إصلاح لنظامها المحاسبي في منتصف التسعينات، مما نتج عنه إعداد النظام المحاسبي المالي(SCF)، وذلك بهدف تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى الممارسة الدولية من خلال تبني إستراتيجية توحيد محاسبي كالأخذ بنموذج مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) بما يضمن تعزيز مسيرة الاندماج بالاقتصاد الدولي وتوحيد لغة المحاسبة، بما يتماشى مع التحولات التي أصبحت تفرضها العولمة واقتصاد السوق.

الفرع الأول: استعراض النظام المحاسبي المالي

يُعرف النظام المحاسبي على أنه ذلك النظام الذي يهتم بجمع ومعالجة وتقديم المعلومات المالية ضمن إطار كامل من المبادئ والطرق بما يسمح بإجراء الرقابة وتوفير مجموعة من المعلومات المنظمة والمتناسبة مع احتياجات مختلف أصحاب المصلحة.

أولا: مفهوم وخصائص النظام المحاسبي المالي

بدأت عملية إصلاح المخطط الوطني المحاسبي في شهر أفريل سنة 2001، وذلك من طرف عدة خبراء فرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة CNC وقد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وطبقا لهذا القانون وحسب المادة 03 فان "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها ،وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صور صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".[1]

[1]- الجريدة الرسمية، العدد 74، بتاريخ: 25نوفمبر 2007، القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المادة 03، ص 03.

ويتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص هي:[1]

- يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية، مما يسمح بالتقليل من التلاعب وتسهيل مراجعة الحسابات؛
- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة تمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوفات مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، وتشمل الكشوف المالية على مايلي:[2]

- الميزانية؛
- جدول حسابات النتائج؛
- جدول تدفقات الخزينة؛
- جدول التغيرات في رؤوس الأموال؛
- ملحق يبن القواعد و الطرق المحاسبية المستعلمة ويوفر المعلومات المكملة عن الميزانية وحسابات النتائج.

ثانيا: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

بالنسبة لمجال تطبيق النظام المحاسبي المالي، فقد نصت المادة 02 من القانون 11/07 على أن: "تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها،كما يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية ".[3]

[1] – د. أحسين عثماني، أ. سعاد شعابنية، النظام المحاسبي المالي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات و أثره على بورصة الجزائر،الملتقى الوطني حول : حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة محمد خيضر– بسكرة – الجزائر ، 07/06 ماي 2012، ص6.

[2] – د.أحسين عثماني، أ. سعاد شعابنية، مرجع سابق، ص06 .

[3] – الجريدة الرسمية، العدد 74، مرجع سابق، المادة 02، ص03.

كما تلتزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية وفقا للمادة أعلاه وهي:[1]

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

- التعاونيات؛

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على علميات متكررة؛

- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

كما يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها و نشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

ثالثا: أهداف وأهمية النظام المحاسبي المالي:

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين و المستثمرين كما انه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إطار التوحيد المحاسبي العالمي و الذي يهدف إلى:

- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة؛
- فرض رقابة على الشركات التابعة والفروع للشركة الأم؛
- تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم؛
- توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات؛
- توحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة.

وتكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي :

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
- يستجيب للاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما انه يسمح بإجراء المقارنة؛
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم، وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعب؛

[1] - الجريدة الرسمية، العدد 74، مرجع سابق، ص03.

- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أ فضل المعلومات التي تشكل أساليب اتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومات المالية؛
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابة احتياجات المستثمرين الأجانب؛
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات وتكريس ا لثقة في الوضعية المالية للمؤسسة؛
- يسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة؛
- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية؛
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل المؤسسة أو خارجها أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية.

رابعا: الاستحداثات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي (SCF)

يتميز النظام المحاسبي المالي بأربعة استحداثات أساسية جديدة تتمثل فيما يلي:[1]

- اعتماد الحل الدولي الذي يقرب التطبيق المحاسبي في الجزائر للتطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكييف مع الاقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفصلة؛

- إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي لاسيما تسجيل المعاملات، تقييمها وإعداد الكشوف المالية، والذي يحد من مخاطر التدخل الإداري بالمعالجة اليدوية في القواعد وكذا تسهيل فحص الحسابات؛

- التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية أو المحتملة، الذين يملكون معلومات مالية عن المؤسسات على حد سواء منسقة قابلة للقراءة وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار؛

- إمكانية للكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة؛

[1] – دادن عبد الغاني، دادن عبد الوهاب، المنظور المالي حسب المعيار IAS 39/32 حول الصنف الأول و الخامس، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر، 29 /30 نوفمبر 2011، ص03 .

هذه التغيرات ناجمة عن الدور المنوط للمحاسبة والتي يجب من الآن فصاعدا أن ترتبط بالواقع الاقتصادي لهاته المعاملات أكثر منها عن طبيعتها القانونية.[1]

- اللجوء إلى القيمة العادلة لتقييم بعض الأدوات المالية (المأخوذة بهدف التعاملات الجاهزة للبيع)؛

- اللجوء إلى فكرة التقدير بالقيمة الحالية لتقييم السلفيات والحقوق بالقروض الصادرة عن المؤسسة.

خامسا: أركان النظام الحاسبي المالي

الشكل الآتي يوضح أركان النظام المحاسبي المالي:

الشكل رقم 1.1: مكونات النظام المحاسبي المالي(SCF)

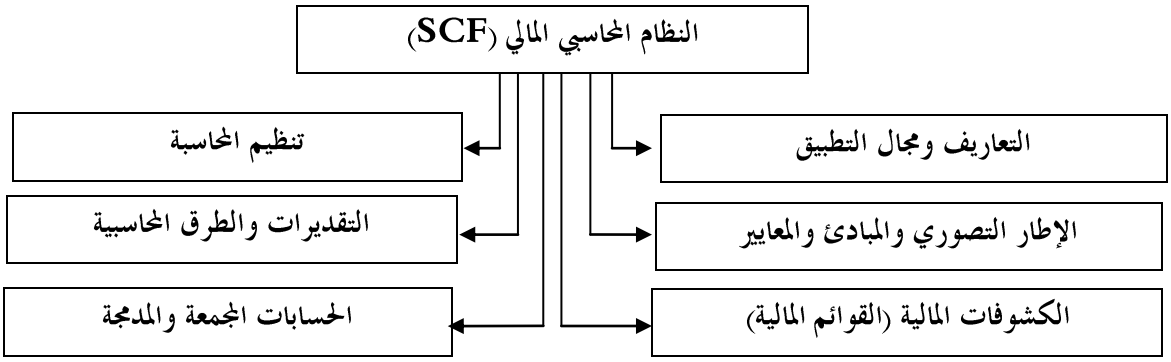

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القانون 11/07

من الشكل السابق يلاحظ أن النظام المحاسبي المالي(SCF) يرتكز على الأركان الستة المشار إليها، وهذا ما لم يلاحظ في المخطط الوطني المحاسبي (PCN).

الفرع الثاني: دراسة النظام المحاسبي المبسط

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة النظام المحاسبي المبسط وذلك من خلال التطرق في البداية بمجال تطبيقه وثانيا إجراءات النظام المحاسبي المبسط.

[1] – دادن عبد الغاني، دادن عبد الوهاب، نفس المرجع ، ص03 و 04.

أولا: مجال تطبيق النظام المحاسبي المبسط

يمكن للكيانات الصغيرة والتي خصائصها محددة عن طريق التنظيم أن تستعمل نظام محاسبي مبسط الذي يقوم على أساس تحصيلها وصرفها ويدعى محاسبة الخزينة.[1]

المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المبسط

تخضع الكيانات الصغيرة التي تتوفر فيها بعض شروط رقم الأعمال، وعدد المستخدمين، والنشاط والمحددة من طرف وزارة المالية، لمحاسبة تعرف بمحاسبة الخزينة، إلا إذا انتهجت وجهة أخرى من تلقاء نفسها، ومحاسبة الخزينة هذه ترتكز على إعداد دفتر خزينة يبرز التدفق الصافي للأموال (إيرادات أو خسائر صافية).[2]

يحدد القرار المؤرخ في 26جويلية 2008 أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة فالمادة 02 منه تنص على مايلي :"يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها احد الأسقف الآتية، خلال سنتين ماليتين متتاليتين مسك محاسبة مالية مبسطة ".[3]

1- النشاط التجاري:

- رقم الأعمال: 10 ملايين دينار؛
- عدد المستخدمين: 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

2- النشاط الإنتاجي والحرفي:

- رقم الأعمال: 06 ملايين دينار؛
- عدد المستخدمين: 09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

[1] – القرار المؤرخ في 06 جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 77.

[2] – القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، نفس المرجع، ص 22 .

[3] – القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لأسقف رقم الأعمال و عدد المستخدمين و النشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 91.

3- نشاط الخدمات ونشاطات أخرى :

- رقم الأعمال: 03 ملايين دينار؛

- عدد المستخدمين: 09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل؛

يشمل رقم الأعمال مجموعة النشاطات الرئيسية و/ أو الثانوية.

ثانيا: إجراءات النظام المحاسبي المبسط

إن تبني المؤسسة للنظام المحاسبي المبسط يتطلب منها متابعة مختلف العمليات خلال السنة المالية إضافة إلى قيامها في آخر السنة المالية بجملة من التصحيحات.

1_ متابعة العمليات الجارية خلال السنة المالية

يتعين على الكيانات الخاضعة للمحاسبة المبسطة خلال السنة المالية وجوبا، قيد إيراداتها ونفقاتها بشكل منتظم وموثوق.

ترتبط مصداقية هذا القيد بما يأتي:[1]

- وجود دعامة محينة بانتظام: دفتر الخزينة (دفتر وحيد أو دفتر نفقات ودفتر الإيرادات)؛
- حفظ الاعتماد على تسجيلات آو دفاتر الخزينة، الوثائق الثبوتية داخلية أو خارجية.

توافق الخزينة مجموعة أموال الكيانات في الصندوق من جهة (أوراق نقدية، سندات....الخ) وفي البنك أو المؤسسة المماثلة من جهة أخرى.

يجب أن تسمح طريقة قيد عمليات الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية في دفتر آو دفاتر الخزينة التميز بين هذه العمليات:[2]

- حسب حسابات الخزينة المعنية (بنك، صندوق) وعلى العموم يفتح دفتر واحد لكل حساب من حسابات الخزينة (أو دفترين عندما يقتضي تنظيم الكيان فتح دفتر الإيرادات والنفقات).

[1] - القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 77 .
[2] - القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 78 .

- حسب طبيعة العمليات : تكون طبيعة العمليات الواجب التميز بينها بحسب نشاطات الكيان وحاجاته مسؤولية للمعلومات الخاصة بالتسيير.

يجب أن يشمل هذا التمييز على الأقل العمليات الآتية:

- السحب الشخصي للأموال أو الدفع الإضافي لرأس المال الذي يقوم به المستغل؛
- شراء سلعة لإعادة بيعها على حالتها؛
- أعباء أخرى (تكاليف المستخدمون والضرائب والتكاليف الإدارية وتكاليف التسيير وشراء اللوازم والمستهلكات الأخرى)؛
- إيرادات البيع وأداء الخدمة؛
- الإيرادات الأخرى (الإعانات والهبات....)؛
- تحويل الأموال في حالة وجود حسابين للخزينة على الأقل (الإيداع أو السحب نقدا من البنوك مثلا)؛
- شراء التثبيتات؛
- الاقتراضات أو التنازلات.

2_ مبادئ تصحيحات أخر السنة المالية

يجب أن يقوم المسؤول عن الكيان في أخر السنة المالية إذا كانت المبالغ المعنية معتبرة فقط بإجراء جرد خارج المحاسبة لكل عنصر من العناصر الأربعة الآتية :[1]

- مبلغ الحسابات الدائنة وقروض الاستغلال إذا لم تكن المبيعات والمشتريات قد سددت نقدا؛
- مبلغ المخزونات (المنتجات الداخلة الصنع والمواد الأولية والمستهلكات...) والأشغال الجارية؛
- مبلغ التثبيتات المشتراة أو المباعة خلال السنة المالية؛
- مبلغ الاقتراضات المكتتبة أو المسددة خلال السنة المالية.

يجب أن تحفظ الكشوفات الإجمالية لعمليات الجرد كوثيقة إثبات لمحاسبة الكيان.

لا يكون جرد الحسابات الدائنة وديون الاستغلال أو جرد المخزونات ضروريا إلا إذا كانت التغيرات بين المبالغ معتبرة بين بداية السنة المالية وعند نهايتها فيما يخص هذه العناصر.

[1] – القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 78 .

يجب أن تمسك الكيانات التي لها تثبيتات سجلا تقيد فيه هذه التثبيتات ويبين فيه بالنسبة لكل تثبيت تاريخ شرائه ومبلغه والمدة المفترضة لاستعماله وتاريخ بيعه،كما يجب أن يكون لكل تثبيت موضوع جدول اهتلاك (حساب يقوم على أساس اهتلاك خطي عن كل سنة مالية دون احتساب الحصة الزمنية).

يجب أن يجرى جرد مخزونات حسب طبيعتها كما وقيمة، حسب كيفيات تمكن من إثبات ذلك، كما يجب إعداد جدول اهتلاك الاقتراضات يبين فيه بالنسبة لكل سنة مالية مبلغ رأس المال ومبلغ الفوائد المسددة.

ونتيجة لذلك يقوم الكيان عند الاقتضاء بإجراء الحسابات الآتية عند قفل كل سنة مالية:[1]

- حساب التغير الجاري لقروض وديون الاستغلال بين بداية السنة المالية ونهايتها؛

- حساب تغير المخزونات والأشغال الجارية بين بداية السنة المالية ونهايتها؛

- حساب التخصيص لاهتلاكات السنة المالية المتعلقة بالتثبيتات الموجودة عند قفل السنة المالية (التثبيتات المشتراة خلال السنة المالية أو خلال السنوات المالية السابقة)؛

- حساب فائض القيمة أو نقص القيمة الناتج بعنوان بيع التثبيتات السنة المالية (سعر البيع منقوصا منه القيمة الصافية المحاسبية في بداية السنة المالية للتثبيت المعني)؛

- حساب التغير الجاري للاقتراضات عند بداية السنة المالية وعند نهايتها وتحديد التكاليف المالية المسددة خلال السنة المالية

المطلب الثاني: المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "IFRS for SMEs"

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 01 جويلية 2009 هي المجموعة الأولى من متطلبات المحاسبة الدولية التي تم صياغتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تم إعداد هذه المعايير من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية على أسس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية غير أنها منتج مستقل ومنفصل عن المجموعة الكاملة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

[1] – القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 78 .

الفرع الأول: عرض المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "IFRS for SMEs"

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإعداد المعيار الدولي للتقرير المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs في شكله النهائي في جويلية 2009 وهو عبارة عن معيار تم إعداد بغرض مواجهة الاحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى متناهية الصغر(Micro Entités) التي تمثل وفق لتصريح منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE أكثر من 95% من مجموع المؤسسات في العالم، يمثل هذا المعيار أساسا ومرجعا يحتوي على مختلف القواعد التي يلتزم بها هذا النوع من القطاع لتحسين نوعية تقاريره المالية خاصة في اقتصاديات الدول النامية وبالتحديد لما ينطبق على أسواقها، يمكن هذا المعيار من معالجة الأحداث الاقتصادية وفقا لخصوصية هذا الجزء من القطاعات، مما يسمح له بتقليل حجم متطلبات المحاسبة بأكثر من 90%.[1]

لقد تم إصدار هذا المعيار مرفقا بملخص عمل (Basis for conclusions) لتوضيح الأهداف المرجوة من هذا المعيار والمؤسسات المعنية بتطبيقه بالإضافة إلى تحديد واضح لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودليل الاستعمال (Implémentation Guide) الذي يبين كيفية عرض القوائم المالية إلى جانب المعلومات الملحقة، يعتبر هذا الم عيار قائما بذاته إلا انه يعتمد على نفس الإطار المفاهيمي لـــ IFRS بشكلها الكامل في إعداده وتعديله مما يسمح بتحديثه بشكل مستمر كل ما دعت الحاجة لذلك من ناحية وتسهيل الانتقال بصورة مبسطة لكامل المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للمؤسسات التي تتغير أوضا عها أو تلك التي تختار اعتمادا كاملا على المعايير الدولي ة للتقارير المالية من ناحية أخرى، تم إعداد هذا المعيار بشكل مستقل بدلا من جعله مضافا للمعايير الأخرى لسببين أساسين هما:[2]

- سهولة استعماله من طرف الجهات الراغبة في تطبيق IFRS for SMEs لمعالجته الأحداث الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين احتواء IFRS بشكلها الكامل على معالجات لا تطبق في هذا النوع من القطاعات؛

[1] – أحمد الفارس، المعيار الدولي الجديد للتقارير المالية، جريدة الرأي، العدد 11076، الكويت، 28 أكتوبر 2009، ص 04.

[2] – مهاوة أمال، إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة IFRS for SMEs مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2012 ،ص 30.

– لإصدار هذا المعيار بلغة بسيطة دون أي تفاصيل كما هو الوضع في IFRS بشكلها الكامل.

مقارنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة، فإنها اقل تعقيدا في عدة طرق منها:[1]

– إلغاء المواضيع التي ليس لها علاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– في الوقت الذي تسمح فيه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة باختيار السياسة المحاسبية، تسمح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط بالخيارات الأسهل؛

– تم تبسيط العديد من مبادئ الاعتراف وقياس الأصول والالتزامات والدخل والمصاريف الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛

– هناك عدد اقل بكثير من الافصاحات المطلوبة؛

– تم كتابة المعيار بلغة بسيطة و واضحة و سهلة الترجمة؛

– يعتبر المعيار مناسبا لكافة المؤسسات باستثناء تلك التي لم تطرح أوراقها المالية للتداول العام والمؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التامين.

الفرع الثاني: التطور التاريخي للمعيار "IFRS for SMEs"

صدر في التقرير السنوي لمجلس معايير المحاسبة الدولية في ديسمبر 2000 مايلي:

"A demand exists for à special version of international accenting standards for small enterprises "

انطلاقا من هذه التصريحات التي تبين بان هناك طلب على إعداد معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قام المجلس IASB بعد تأسيسه مباشرة بتعيين مجموعة عمل مكونة من خبراء لدراسة المشروع، وعلى اثر ذلك صرح

[1] – القصاص خليل، دورة تدريبية حول المعايير الدولية للإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة الحجم IFRS for SMEs مجموعة طلال أبو غزالة للتدريب المهني، الأردن، ص02.

الأعضاء الإداريون (Trustees) في تقريرهم السنوي بأنهم سوف يدعمون أي مجهود يقوم به المجلس من اجل إعداد معيار يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك خصوصية الدول النامية.

وقد تجسد هذا الدعم فعلا عندما قام الأعضاء الإداريون بإضافة هدف جديد للهيئة إلى جانب الأهداف السابقة والمتمثل في ضرورة قيام المجلس بإعداد معيار محاسبي دولي يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الدول النامية، كما قام المجلس الاستشاري بدعم هذا المشروع.

بعد قيام اللجنة بحصر أولي للقضايا المرتبطة بالموضوع، تم إصدار أول ورقة مناقشة في جوان 2004 بعنوان: " وجهة نظر أولية حول مشروع المعيار ".

اثر استلام التعليقات على ورقة المناقشة الأولية، اتضح أن العديد يطالب بتبسيط سياسات الاعتراف والقياس المحاسبي، لكن القليل منهم جدا من أعطى البديل كما لم تكن أية إشارة إلى القضايا التي يجب تعديلها في المعيار الجديد مما أدى إلى ضرورة توفير معلومات أكثر لإمكانية تقييم ماهية القضايا التي تحتاج إلى التبسي و التعديل لهذا قام المجلس بعقد اجتماعات عامة مفتوحة في أفريل 2005 مع معدي ومستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم خلالها طرح سؤالين أساسيين هما:

- ما هي القضايا التي يمكن تبسيطها من اجل المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

- انطلاقا من خبرتك، ما هي القضايا التي يجب إلغائها من IFRS بشكلها الكامل لأنها غير موجودة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي حالة ظهورها هل يمكن لهذه المؤسسات الرجوع إلى IFRS بشكلها الكامل لمعالجتها ؟

وفي جانفي 2006 قام فريق العمل بإعداد بيان تمهيدي بالمبادئ الأساسية التي تشكل أساس مسودة للعرض وتشرح الحلول البديلة التي أخذت بالاعتبار والأسباب التي أدت إلى قبولها أو رفضها، ومنذ فيفري 2006 انطلق المجلس في دراسة ومراجعة البيان لإعداد مسودة عرض المعيار الذي تم نشره للعمو م في فيفري 2007 بأربع لغات: انجليزية وفرنسية وألمانية واسبانية والتي صدرت بخمس لغات على شبكة الانترنت حدد شهر سبتمبر 2007 كحد أقصى لاستقبال الإجابة لكن بطلب من مشاركي التجربة الميدانية التي أجريت من اجل التأكد من إمكانية تطبيق

المعيار في الواقع والتقرب أكثر إلى أصحاب المصلحة، تم تمديد هذه الفترة إلى غاية 30 نوفمبر 2007، ومن أجل عدم التشتت في الإجابات وتضاربها خصص المجلس فريقا من الخبراء لتبسيط فهم الأسئلة للعموم في موقع الهيئة على شبكة الانترنت.

ومنذ مارس 2008 إلى غاية أفريل 2009 تم عقد 13 اجتماع عاما مفتوحا خلال هذه الفترة من اجل إعادة النظر في مسودة عرض المعيار قبل إصداره نهائيا ، وفي جويلية 2009 صدر المعيار بشكله النهائي ، وقد حددت فترة ثلاث سنوات في كل مدة لإعادة النظر في المعيار وفق المستجدات.[1]

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

في إطار هذا البحث تم الاطلاع على عدد من الدراسات فمنها باللغة العربية على المستوى الوطني و الدولي أما الدراسات باللغة الأجنبية فكانت معظمها دراسات للمنظمات والهيئات الدولية، وفي حدود علم الطالب تمثلت هذه الدراسات في الآتي:

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

أولاـــ دراسة أمال مهاوة: (إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs) البحث عبارة عن مذكرة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر سنة 2011، تدور اشكاليتها حول: إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق لما جاء به المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(IFRS for SMEs)، جاءت الدراسة في ثلا ث فصول استطاعت الباحثة من خلالها إرساء إطارا نظريا ثريا حول تقديم الهيئة المختصة في إعداد معايير المحاسبة الدولية، وماهية المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل الانحراف عن IFRS بشكلها الكامل، وذلك من خلال الفصل الأول، أما فيما يخص الفصل الثاني فكان يتمحور حول النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأخيرا الفصل الثالث الذي خصص للدراسة الميدانية، ومن خلال معالجة الباحثة للإشكالية المطروحة وبهدف

[1] – د. أعمر عزاوي، أ. مهاوة أمال، المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : فرصة و تحدي للدول النامية (مع الإشارة لتجربة الجزائر)، مجلة الباحث العدد 11 /2012، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، ص95 و 96و 97.

الاستفادة من هذه التجربة الدولية في إعداد نظم محاسبية تراعي الاحتياجات الخاصة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البحث في مسيرة الإصلاح المحاسبي في الجزائر، ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة تتمثل فيما يلي:

– ضرورة وجود محاسبة مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاعتماد مختلف مستخدمي التقاري ر المالية لهذه المؤسسات على بنيتها المالية، مما يعطي أهمية إضافية لتقاريرها المالية؛

– يعتبر النظام المحاسبي المالي SCF، وبالطبع ليس الوحيد، عقبة أمام نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بسبب تعقيده؛

– تعتبر تكاليف تبني تطبيق IFRS for SMEs في الجزائر اقل تكاليف من تطبيق(IAS/ IFRS) بشكلها الكامل لهذا فهو يمثل فرصة حقيقية نحو تحقيق أهداف الجزائر بالاندماج في الاقتصاد الدولي بأقل تكلفة ممكنة؛

– بتحيين النظام المحاسبي المالي SCF تصبح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قادرة على تطبيق هذا النظام بأقل تكلفة وحسب حاجات مستخدمي التقارير المالية مما يؤدي إلى إعداد تقارير مالية تظهر بعدالة المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات المالية؛

– تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الضرورية حسب متطلبات المعيار IFRS for SMEs دون الحاجة إلى التفصيلات غير الضرورية و المعقدة لهذه المؤسسات والواردة في معايير المحاسبة الدولية و المعايير الدولية للتقارير المالية بشكلها الكامل مما يحقق منفعة اكبر من التكلفة ويخفف العبء على هذه المؤسسات.

وأخيرا، إذا كان النظام المحاسبي المالي ملائم ومطبق بشكل كامل على جميع المؤسسات في الجزائر على حد سواء، فمن المؤكد أن تبني تطبيق معيار مبسط سيكون مناسب وبشكل أفضل لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا_ دراسة قوي عفاف : (محاولة تطبيق النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) البحث عبارة عن مذكرة ماستر قدمت سنة 2012، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر، تدور إشكالية البحث حول كيفية إمكان تطبيق النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال أربعة فصول خصصتها على التوالي، الفصل الأول للمحاسبة المالية في الجزائر، الفصل الثاني للمعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الفصل الثالث للنظام المحاسبي المبسط الطبق على المؤسسات المصغرة في الجزائر، وفي الأخير الفصل الرابع الذي خصص لدراسة حالة مؤسسة مطاحن جديع بتقرت.

إلا أن أهم مأخذ في رأينا، وبالرغم مما تمثله هذه الدراسة من إضافة علمية في حقل المحاسبة ،هو إن هذا النوع من الدراسة يحتاج إلى دراسات ميدانية و تحليلية لعينة من المؤسسات لمعرفة النتائج و الوقوف على أهم المتطلبات و الاحتياجات المحاسبية لهذا النوع من المؤسسات ، وقد خلصت هذه الدراسة بالنتائج التالية:

- بظهور المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما هو إلا دليل على أهمية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي؛
- النظام المحاسبي المبسط بسيط من حيث التطبيق وغير معقد وبالتالي تكلفة المنفعة أكبر من التطبيق؛
- الكشوف المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المبسط غير المعقد وتتمتع بالبساطة؛
- تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تطبيق النظام المحاسبي المبسط.

ثالثا_ دراسة لشهب عمر : (تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري) البحث في الأصل عبارة عن مذكرة ماستر قدمت سنة 2012، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، تدور اشكاليتها حول مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وما هي الصعوبات والتحديات التي تواجهها في تطبيقه وعليه جاءت دراسة الباحث في ثلاث فصول خصص الأول منها إلى التطرق على الممارسات المحاسبية من جانبها النظري من ظهور وتطور النظري المحاسبي أما الفصل الثاني فتناول تحليل واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال التطرق إلى البدايات الأولى

لتطبيق النظام من قواعد وإجراءات رسمية وغير رسمية، والفصل الثالث والأخير حاول الباحث الإجابة على الإشكالية والإجراءات المنهجية لإعداد الاستبيان المعد لمجتمع العينة محل الدراسة التي جاءت على عينة من المؤسسات بولاية ورقلة.

ولقد خلص الباحث إلى أهم العوائق التي تحول دون نجاح النظام المحاسبي المالي ،الذي لم يحقق فعالية كبيرة بحسب الأهداف المنتظرة منه في الوقت الحالي، لسببين رئيسيين:

– هو الضعف الشديد للبيئة المحاسبية الجزائرية سواء من التعليم أو من الناحية المهنيين أو من ناحية تعارض بعض القوانين، ومن ناحية وجود سوق ليست نشطة بل وجود سوق موازية؛

– عدم وجود ثقافة كبيرة لتطوير وصعوبة التكييف.

رابعا ــ دراسة: (صيام، 2008) بعنوان " انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) على البيئة المحاسبية في الأردن "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتقارير المالية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) في الأردن، ودرجة تأييد المحاسبين في المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم للالتزام بتطبيق هذه المعايير والمعوقات (الصعوبات) التي تحد من هذا الالتزام.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث بتصميم إستبانة تم توزيعها على المحاسبين الذين يقومون بتنظيم الأعمال المالية والسجلات المحاسبية في عينة الدراسة المتمثلة في المشاريع المدرجة والمصنفة كمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم في بداية عام 2008م في المدن الصناعية الثلاث في المملكة الأردنية الهاشمية (مدينة الحسن الصناعية في محافظة إربد/شمال الأردن، مدينة سحاب الصناعية في محافظة العاصمة عمّان / وسط الأردن مدينة الملك عبد الله الصناعية في الكرك / جنوب الأردن)، حيث بلغ عددها 287 مشروعاً، تم توزيع إستبانة لكل منها، وبلغ عدد الإستبانات المستردة والمعتمدة لغايات التحليل الإحصائي 238 استبانة، أي ما نسبته 82.93٪ من عدد الإستبانات الموزعة.

وبتحليل إجابات الإستبانات تم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها : ارتفاع درجة تأييد المحاسبين في المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن للالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتقارير المالية في تلك المشاريع، وقناعتهم بوجود انعكاسات إيجابية من المتوقع تحققها في حال الالتزام بتطبيق تلك المعايير، مع التأكيد على وجود عدد من المعوقات (الصعوبات) التي تحد من تطبيق تلك المعايير.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولاـــ دراسة: (Schiebel, 2007) بعنوان "Is there a solid empirical foundation for the IASB's draft IFRS for SMEs? "

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الإتجاهات والآليات التي إتبعها مجلس معايير المحاسبة الدولي خلال إعداده مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وهل تلك الآليات كانت مبنية على أرض صلبة وضمن منهجية صحيحة ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :

- وجد أن مسودة المعيار الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تفتقر إلى أمور مهمة كثيرة مثل تعريف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وتعريف المستخدمين الخارجيين لقوائم تلك المنشآت . حيث أن إعداد القوائم وفقاً للمعيار لا توضح الكيفية التي يتم الإستفادة منها من المستخدمين الخارجيين؛
- لم يقم مجلس معايير المحاسبة الدولية بجمع آراء كافية حول الموضوع وخصوصاً من الدول النامية حيث ولد ذلك فجوة معلومات لا يستهان بها؛
- لم يستطع مجلس معايير المحاسبة الدولية تحليل حاجات المستخدمين الخارجين وخصوصاً من وجهة نظر دولية.

وقد أوصت الدراسة بأن يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية بإجراء دراسات تحليلية للبيئة المحيطة بشكل أعمق قبل الخروج بالمعيار بشكل نهائي.

ثانيا ـــ دراسة : (Baskerville & Cordery, 2006) بعنوان "Small GAAP: a large jump for the IASB"

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والصادر عن مجلس المعايير الدولية في عام 2004 ومقارنته بمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالشركات المدرجة وقياس مدى ملاءمته للمسؤولية المحاسبية وجدوى اتخاذ ا لقرار مع الأخذ بعين الإعتبار العوامل الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وذلك من وجهتي نظر المؤيدين والمعارضين ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة مايلي:

– السبب الرئيسي في ظهور هذا المعيار يعود إلى الإختلافات في آلية الإبلاغ المالي المتبعة من قب ل المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم خلال الخمسين عام الماضية مما جعل مجلس معايير المحاسبة الدولية يتوجه نحو إصدار المعيار وتوحيد آلية الإبلاغ المالي لدى هذا النوع من المنشآت؛

– يعمل هذا المعيار على جعل المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تلتزم بالإطار المفاهيمي للمحاسبة؛

– يتخوف البعض من أن إلزام المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بهذا المعيار قد يؤدي إلى صعوبة الموازنة بين التكلفة والمنفعة مما سيخلق تحديات قد يصعب التنبؤ بها حالياً إلا بعد تطبيق المعيار.

وقد أوصت الدراسة بعمل دراسة ميدانية لقياس قدرة هذا النوع من المنشآت في تطبيق المعيار وقياس التكلفة والمنفعة.

ثالثاـــ دراسة: IKàheimo seppo (2009/2008): The IFRS for SMEs : De we need it ?)

الدراسة عبارة عن خبرة محاسبية، حاولت هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي "إذا كانت التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينبغي تنسيقها على الصعيد الدولي " مع الأخذ بعين الاعتبار حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرومانية، وقد كانت تشير هذه الدراسة بأن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رومانيا قد يؤدي إلى تكاليف إضافية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمعايير المطبقة في المنطقة، إلا أن ما يلاحظ في هذه الدراسة أنها كانت تعتمد على تدخلات نظرية عن طريق طرح أسئلة للأطراف المعنية والإجابة عنها، في حين إن هذا النوع من الدراسات يحتاج إلى دراسات ميدانية وتحليلية لمعرفة النتائج والوقوف على أهم المتطلبات والاحتياجات المحاسبية لهذا النوع من المؤسسات، وقد خلصت هذه الدراسة بالنتائج التالية:

– متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير ملائمة للتطبيق في بيئة هذا النوع من المؤسسات في رومانيا؛

– رغم عدم وجود معوقات لتطبيق IFRS for SMEs، إلا أن تطبيقه يزيد من عبء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرومانية؛

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرومانية ليست بحاجة إلى لتوحيد قراءة قوائمها المالية على الصعيد الدولي.

رابعاــ دراسة للجنة معايير المحاسبة الألمانية: German Accounting Standards Committee

"**The** IFRS for SMEs among German SMEs ":2010 Août (GASC)

حاولت اللجنة من خلال هذه الدراسة تحليل الاتجاهات والآليات التي اتبعتها هيئة معايير المحاسبة الدولية في إعداد المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالإجابة على سؤالين أساسيين هما:

- إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأ لمانية بحاجة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تقييم مضمون IFRS for SMEs بالمقارنة بالمعايير المحاسبية الوطنية المطبقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد وصلت الدراسة إلى عدد من النتائج بعد تقييم إستراتيجية الهيئة في إعداد المعيار كان أهمها، الإشارة إلى أن الهيئة لم تقم بدراسة كافية لجمع معلومات حول المتطلبات و الاحتياجات المحاسبية لفئة متنوعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصوصا من الدول النامية ولذا أفادت هذه الدراسة بضرورة وجود تقارير مالية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قابلة للمقارنة على المستوى الدولي، مع الإشارة بان IFRS for SMEs تم إعداده دون النظر إلى البيئة القانونية والاجتماعية والاقتصادية في مختلف الدول.

ما يعاب على هذه الدراسة، أنها لم تقم بتحليل المتطلبات والاحتياجات المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر دولية.

خلاصة الفصل

لازم التنظيم المحاسبي في الجزائر باستمرار تطورات المحيط الذي تمارس فيه المؤسسات نشاطها، بداية بتطبيق المخطط المحاسبي الوطني الذي حضي فيه كل من التخطيط و الجباية بمكانة هامة، إلى تغيير هذا المخطط مع تغير عناصر المحيط الاقتصادي الجزائري على إثر الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في سبيل التحول إلى اقتصاد السوق و السعي للاندماج في الاقتصاد الدولي، إذ أصبح إصلاح النظام المحاسبي الجزائري أمرا ضروريا من أجل مسايرة الممارسة المحاسبية لكافة المستجدات التي تعرفها الجزائر على كل المستويات، و على هذا الأساس أصبحت المؤسسات الجزائرية، ومن بينها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملزمة بتطبيق النظام محاسبي المالي وذلك منذ صدور القانون 11/07 ابتداء من سنة 2010، هذا النظام تم إعداده وفق المعايير الدولية يستجيب لتلك المتطلبات و يساعد على استقلالية المؤسسات عن التشريعات الجبائية التي كانت تسيطر على محتوى القوائم المالية.

رغم الإيجابيات المنتظرة من هذا النظام في مجال الإصلاح المحاسبي ورد الاعتبار للمهنة، إلا أن هناك العديد من العقبات التي تُصعب من تحقيق الأهداف المرجوة من ورائه في طريق هذه المؤسسات ومن أهمها: عدم إرساء نظم محاسبية مبسطة تتوافق مع الاحتياجات الخاصة بها، خصوصية الوضع الاقتصادي الذي يتسم بالكثير من الفوضى وعدم الشفافية.

الفصل الثاني:
الدراسة الميدانية

تمهيد:

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، تم تدعيم الجانب النظري بدراسة ميدانية، تتمثل في استبيان موجه لمعدي ومراجعي القوائم المالية، من محاسبين ومراجعين وقد تم اختيار هذا النوع من الدراسة الميدانية وعدم إجراء دراسة تطبيقية في إحدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لطبيعة الإشكالية المطروحة وبغية الوصول إلى نتائج أ كثر شمولية من النتائج التي يمكن الوصول إليها في حالة إجراء دراسة تطبيقية في إحدى المؤسسات.

كما تمثلت عينة الدراسة في المحاسبين المعتمدين، ومحافظ ي الحسابات لكونهم على اطلاع مباشر لمحاسبة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مسك محاسبة هذه الأخيرة، أ و مراجعتها إضافة إلى العاملين في مجال المحاسبة والمالية لهذه المؤسسات حيث تعد هذه الفئة هي المخولة والقادرة على الإجابة على تساؤلات الاستبيان، والتي على أساسها سيتم إثبات أو نفي فرضيات البحث وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

- معرفة واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال آراء ووجهات نظر الفئة محل الدراسة؛

- اختبار فرضيات البحث، والوصول إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة.

وعلى أساس ما تقدم سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

نتناول في **المبحث الأول** تقديم الدراسة الميدانية بشكل عام، من خلال التطرق إلى المنهج والتقنيات المستخدمة في إطار هذه الدراسة والى محدداتها المتمثلة في مجتمع الدراسة عينتها، حدودها ومشاكلها ؛

نقوم في **المبحث الثاني** بعرض نتائج المعالجة الإحصائية وتحليل نتائج الاستبيان.

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

تتطلب الدراسة الميدانية الاعتماد على جملة من الأدوات لضمان أفضل معالجة للموضوع، والوصول إلى نتائج جيدة ولكن نظرا لضيق الوقت، وقصر المدة الممنوحة لانجاز هذا البحث، تم استخدام أداتين فقط تمثلتا فيما يلي:

- الوثائق والبيانات.
- الاستبانة.

ويعد الاستبيان الأداة الأساسية الأكثر استخداما من طرف الباحثين لجمع البيانات الأولية وتستخدم الأدوات الأخرى كأداة مكملة له، لذلك سيتم التركيز في دراستنا هذه على الاستبانة من خلال التحضير والتحليل واستخلاص النتائج ....

المطلب الأول: أدوات الدراسة

حسب ما سبق ذكره تتمثل أدوات الدراسة فيما يلي:

أولا: الوثائق والمعلومات

تعتد هذه الخطوة أولية وأساسية، حيث بدأت قبل انطلاق البحث، واستمرت معه وتتمثل هذه الوثائق في:

- النصوص والتشريعات المتضمنة في الجرائد الرسمية؛
- التقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات المهنية؛
- بحوث علمية أنجزت في الجزائر وخارجها؛
- ملتقيات علمية أجريت في جامعات عديدة من الجزائر.

إضافة إلى هذا فقد تم الاعتماد على قنوات أخرى بغرض الحصول على المعلومات وتمثلت في الشبكة العالمية للمعلومات (WWW)، من خلال التواصل المستمر والزيارات وتصفح العديد من المواقع المتخصصة في المحاسبة التي ساعدتنا في توجيه دراستنا وتصور منهجية العمل الميداني لتحقيق نتائج مرضية.

ثانيا : الاستبانة

حتى يتم التوصل إلى الفهم الصحيح للموضوع محل الدراسة، تم الاعتماد على أداة الاستبانة باعتبارها واسعة الاستعمال، لما تتميز به هذه الأداة من مزايا في مجال قياس تطابق وجهات نظرنا مع أفراد العينة بهذا الاستبيان وذلك من خلال تحليل نتائجه، وتكوين رأي عن التساؤلات المطروحة تمهيدا لا ستخلاص النتائج النهائية، حيث سيتم التطرق لهذه الأداة فيما يلي بالتفصيل.

وتجدر الإشارة إلى أن المقابلات الميدانية والملاحظات، أداتين مهمتين يتم اعتمادهما في الدراسة للحصول على معلومات، والمساعدة على استخلاص نتائج تساهم في الإجابة على إشكالية البحث، لك ن للأسف تم الاستغناء عن هاتين الأداتين في هذه الدراسة الميدانية لقصر مدة انجاز البحث، إضافة إلى رفض الهيئات المعنية بإجراء هذه المقابلات بحجة الانشغال أو الغياب في بعض الحالات، لذا تم الاكتفاء بتوزيع استمارات الاستبيان فقط باعتبار هذه الأداة أساسية وكفيلة بالوصول إلى النتائج المرجوة.

المطلب الثاني: تحضير الاستبيان

لتحضير الاستبيان لابد من إتباع مجموعة من الخطوات تتمثل في : إعداد الاستمارة وكيفية تصميم قائمة الأسئلة، إضافة إلى كيفية نشر وتوزيع الاستمارات ومعالجتها.

أولا: تصميم استمارة الاستبيان

يتم إعداد الأسئلة في هذه المرحلة مع مراعيات البساطة والابتعاد عن التعقد حتى يسهل فهمها من قبل الأفراد المستجوبين،كما يتم مراعات التسلسل والترابط في طرح الأسئلة لجلب اهتمام الأفراد المستجوبين والحصول على اكبر قدر ممكن من الإجابات الموضوعية.

قمنا بتصميم قائمة للأسئلة باللغة العربية والفرنسية، يتم تقديمها إلى المستقصى باللغة التي يطلبها مسبوقة بمقدمة لطلب إجراء الاستبيان، نلتمس فيها من المستقصى الإجابة وبعناية محاولة منا الحصول إلى نتائج دقيقة تخدم البحث، مع الإشارة إلى المعلومات المدلى بها من طرف ا لم ستجوبين سوف لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط وختمت الاستمارة بشكر وتقدير لأفراد العينة على تعاونهم.

ثانيا :هيكل استمارة الاستبيان

تضمنت قاعدة الاستقصاء أربعة وعشرون (24) سؤالا توزعت على ثلاثة (3) أقسام رئيسية، تم إعداد الأسئلة على أساس نوعين:

- أسئلة مغلقة تحتمل إجابة محددة؛
- أسئلة مفتوحة للوقوف على وجهات نظر أفراد العينة.

ولقد توزعت الأسئلة على ثلاثة (3) أقسام رئيسية كما يلي:

- **القسم الأول:** يضم الأسئلة العامة المتضمنة للبيانات النوعية عن أفراد العينة من السؤال رقم (1- 14).
- **القسم الثاني:** يضم الأسئلة الممتدة (15- 18)، وتهتم بالممارسات المحاسبية للمؤسسة محل الدراسة.
- **القسم الثالث:** يضم الأسئلة الخاصة بتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) من السؤال رقم (19– 24).

ثالثا: نشر وتوزيع استمارة الاستبيان

بعد إعداد استمارة الاستبيان بالشكل النهائي الموضح في الملحق، شملت عملية توزيعه على مختلف عناصر العينة المذكورة سابقا (محاسبين معتمدين، ومحافظي حسابات وموظفي المالية والمحاسبة في بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، كما اعتمدنا في توزيعه ونشره على عدة قنوات تمثلت فيما يلي:

- الاتصال المباشر بأفراد العينة وتسليمهم استمارة الاستبيان باليد؛
- زيارة الممارسين المهنيين في مكاتبهم؛
- الاستعانة ببعض الزملاء في توزيع الاستمارات.

وتراوحت مدة الحصول على الإجابة ما بين أيام، ساعات إلى دقائق معدودة في بعض الأحيان، حيث تم الحصول على الإجابة عن طريق:

- الحصول على الإجابة بشكل مباشر من الفرد المستقصى؛
- الاتصال بالمكاتب التي تمت زيارتها واسترجاع الاستمارات؛
- الاتصال بالزملاء الذين استعنا بهم سابقا لاستلام الاستمارات.

رابعا : مشاكل وصعوبات الدراسة

لم تخلو الدراسة الميدانية من بعض المشاكل والقيود الشكلية والموضوعية إلا أنها لم تأثر على قابلية استخدام المعطيات الواردة ضمن الاستمارات في التحليل والمعالج ة وفق بعض الأساليب الإ حصائية الملائمة وتتمثل أهم هذه المشاكل والقيود فيما يلي:

– التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة سواء من خلال الرفض النهائي لملئ الاستمارة، أو من خلال تقديم إجابات مظللة؛

– انتشار أفراد العينة في مناطق بعيدة نوعا ما عن موقع الباحث؛

– تماطل بعض أفراد العينة في إرجاع الاستمارات، ذلك ما أجبرنا على العودة إلى مقر المؤسسة عدة مرات من اجل استرجاع الاستمارة؛

– نقص الخبرة وأحيانا المعرفة التي يحوزها المستجوب التي تمكنه من التعامل مع الاستمارة بشكل مفيد، ذلك ما استدعى المرور بأكثر من فرد من المؤسسة الواحدة؛

– صعوبة الدخول إلى بعض المؤسسات والوصول إلى العاملين في مصالحها المحاسبية والمالية، قصد تسليمهم استمارة الاستبيان والحصول على آرائهم وإجاباتهم، التي تعد ذات أهمية في إطار البحث محل الدراسة .

المطلب الثالث: منهجية الدراسة الميدانية

لابد من إتباع منهجية معينة، لضمان الوصول إلى نتائج مرضية للبحث محل الدراسة وحددت منهجيتنا وفق النقاط التالية:

– فرضيات الدراسة؛

– مجتمع الدراسة وحدودها؛

– عينة الدراسة.

أولا : فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على اختيار الفرضيات التالية:

1– يطبق النظام المحاسبي المالي في معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

2– لا يمكن تطبيق جميع أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي في هذه المؤسسات لصعوبة فهمها، أو عدم تماشيها مع طبيعة المؤسسة؛

3– تواجه هذه المؤسسات عدة مشاكل وصعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي .

ثانيا : مجتمع الدراسة وحدودها

تتحدد فيما يلي:

1 إطار مجتمع الدراسة

يمكن حصر مجتمع الدراسة في فئتين:

- **الفئة الأولى**: المهنيين المعتمدين المسجلين في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبيين ومحافظي الحسابات والمحاسبيين المعتمدين؛

- **الفئة الثانية**: العاملين في مجال المالية والمحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعين الخاص والعام.

2- حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الزمنية**: يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه وذلك خلال فترة قدرت في حدود شهر (افريل إلى ماي 2013)؛

- **الحدود المكانية**: اشتملت الدراسة الميدانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تطبق النظام المحاسبي المالي في ولاية ورقلة، وبعض المناطق التابعة لها؛

- **الحدود البشرية**: تستند هذه الدراسة لآراء وإجابات المهنيين والعاملين في مجال المحاسبة والمالية والحائزين على مؤهل علمي، من محاسبين معتمدين وخبراء محاسبين ومحافظي حسابات، إضافة إلى موظفي في هذه المؤسسات.

ثالثا: عينة الدراسة

لم يتم تحديد عينة الدراسة بشكل مسبق قبل توزيع أو نشر استمارة الاستبيان العادي حيث تم توزيع أكثر من خمسين (50) استمارة على عينة عشوائية اشتملت مهنيين وموظفين في أقسام المالية والمحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكما ذكرنا سابقا فقد تم اعتماد طريقة التسليم والاستلام المباشر إضافة إلى الاستعانة ببعض الزملاء.

لقد تم اختيا ر عينة من أصحاب مكاتب التدقيق والمحاسبة وتم توزيع حوالي ثلاثين (30) استمارة استعيدت منها (21) استمارة صالحة.

كما تم اختيار عينة من المحاسبين العاملين في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الخاصة وتم توزيع ما يزيد على عشرين (20) استمارة استعيدت منها إحدى عشر (11) استمارة صالحة.

والجدول التالي يبين عدد الاستمارات الموزعة والمستلمة

الجدول رقم 1.2: الإحصائية الخاصة باستمارة الاستبيان

البيـــــــــــــــــــــان	عدد الاستمارات
عدد الاستمارات الموزعة	50
عدد الاستمارات المستلمة	42
عدد الاستمارات الملغاة	10
عدد الاستمارات الصالحة	32

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على استمارات الاستبيان

بعد عملية فرز وتنظيم الاستمارات المستلمة، تم الإبقاء على (32) استمارة من مجموع الاستمارات المستلمة لتمثيل عينة الدراسة، بعد أن تم استبعاد عشرة (10) استمارات وهذا لنقصانها أو للتضارب الموجود في الإجابات التي تحتويها أو نتيجة استعمالها من قبل أفراد غير مؤهلين.

المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية وتحليل نتائج الاستبيان

تم الاعتماد في تحليل البيانات إحصائيا على استخدام برنامج "Excel" إصدار(2007) لتفريغ البيانات وترميز الإجابات، كما استعملنا برنامج "SPSS" الإصدار(20) والذي يعتبر مصدرا لكافة الجداول والتكرارات والنسب المئوية المتعلقة بالإجابات الواردة إضافة إلى الأشكال البيانية المرافقة.

كما تم الاعتماد على الطرق التالية في إدخال البيانات في نظام "SPSS ":

- يرمز للجواب نعم بالعدد (1)، والجواب لا بالعدد (0) وبالعدد (2) عند الامتناع عن الإجابة؛
- يرمز للخيار الأول بالعدد(1)، والخيار الثاني بالعدد(2)، والخيار الثالث بالعدد (3) .....

المطلب الأول: خصائص الديموغرافية للعينة

أولا: الجنس **الشكل رقم 1.2: نسبة أفراد العينة تبعا للجنس**

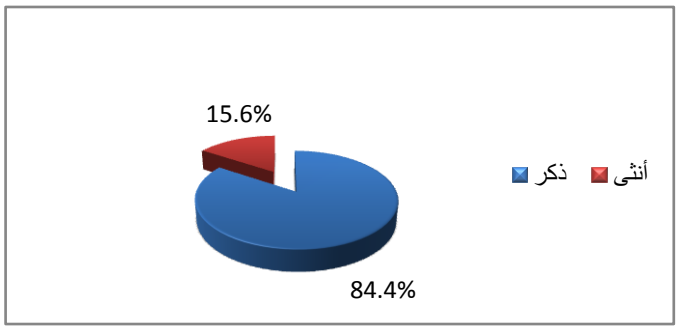

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

بلغت نسبة مشاركة الذكور في الاستبيان 84.4%، في حين بلغت نسبة مشاركة الإناث 15.6% وربما يعزي هذا الأمر إلى هيمنة عنصر الذكور على المهنة المحاسبية مقابل عزوف الإناث عن الاهتمام بامتهان المحاسبة أو خوض مجال البحث فيها، وهو على الأقل الواقع الذي صادفه الباحث أثناء توزيع استمارات الاستبيان.

ثانيا: العمر

الشكل رقم 2.2: نسبة أفراد العينة تبعا للعمر

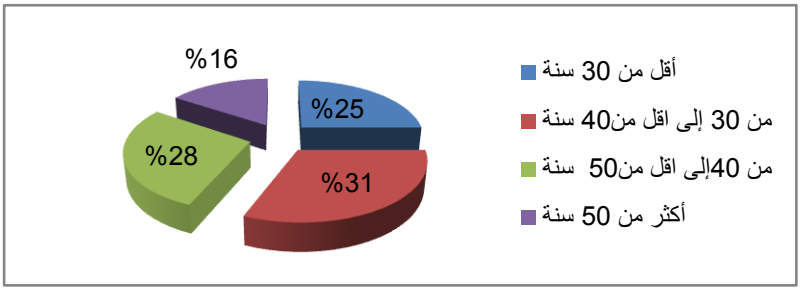

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

تم تقسيم العينة المستوجبة إلى أربعة فئات عمرية، إذ نجد تباين بين الأعمار الأفراد هذه العينة فعلى العموم نجد النسبة الأكثر مركزة عند الفئة الثانية {30-40} سنة بنسبة 31.3%، تليها الفئة الثالثة {40-50}سنة بنسبة 28.1%، ثم تأتي الفئة العمرية الأولى أقل من 30سنة بنسبة 25%، وأخيرا الفئة العمرية الأكبر من 50 سنة بنسبة 15.6% لذا فإن فئة الشباب أي أن هذه الفئة هي الأكثر استقطابا من ناحية التكوين المحاسبي في النظام المحاسبي المالي(SCF).

ثالثا: الشهادة العلمية

الشكل رقم 3.2: توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية

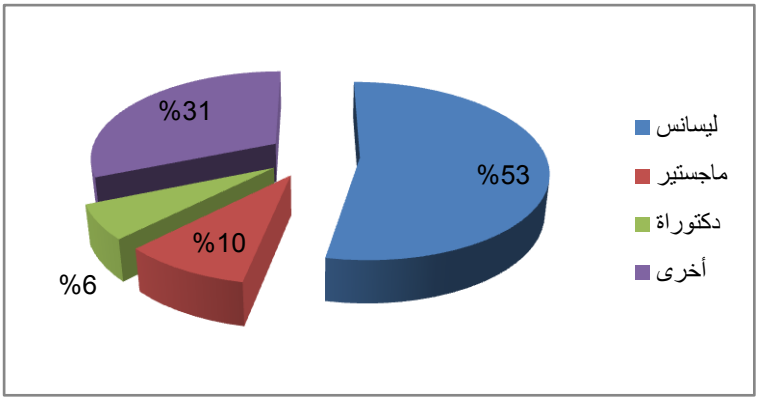

المصدر: من إعداد الطالب حسب مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ أن أكبر نسبة من أفراد العينة هي نسبة 53.1% للأفراد الحائزين على شهادة الليسانس، في المرتبة الثانية نسبة 31.3% للأفراد الذين لديهم شهادة أخرى وطبعا اقل من شهادة الليسانس، ثم نسبة 9.4 % للأفراد الحائزين على شهادة الماجستير، وأخيرا نسبة 6.3% للأفراد الحائزين على شهادة الدكتوراه.

يفسر التركيز الكبير للفئة الأولى (الحائزين على شهادة الليسانس) لاعتمادنا في الدراسة على مجموعة كبيرة من المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات (محاسبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) وهذه الرتبة المهنية تشترط شهادة ليسانس في المحاسبة للحصول عليها، يليه الفئات الثلاث الأخرى بنسب متقاربة لاعتمادنا على بعض مكاتب التدقيق والمحاسبة.

رابعا: الشهادة المهنية

رغبة منا في الاعتماد على عينة متكاملة من الأكاديميين والمهنيين حتى تكون العينة متوازنة وأكثر واقعية تم إضافة هذا السؤال للتعرف على نسبة المهنيين من الفئة المدروسة وتحصلنا على المعلومات التالية:

الشكل رقم4.2: توزيع أفراد العينة حسب الشهادات المهنية

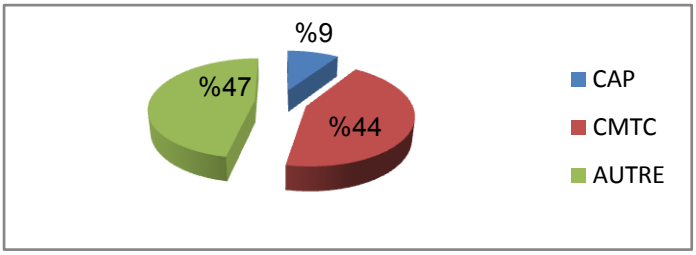

المصدر: من إعداد الطالب حسب مخرجات برنامج SPSS

بلغت نسبة المستجوبين الحاصلين على الشهادة الكفاءة المهنية 9.4%، في حين نجد أن نسبة 43.8% للمستجوبين الحاصلين على شهادة التحكم في تقنيات المحاسبة، أما نسبة 46.9% المتبقية تمثل المستجوبين دون شهادات مهنية وتبرز هذه النتائج أنه حتى المستوى المهني للعينة لا بأس بها إذ أن أكثر من نصف العينة لديهم شهادات مهنية المتمثلة في (cap) و(cmtc)، نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعطي لها أهمية أكبر في التوظيف.

خامسا: المهنة

الشكل رقم 5.2: توزيع المشاركين حسب المنصب

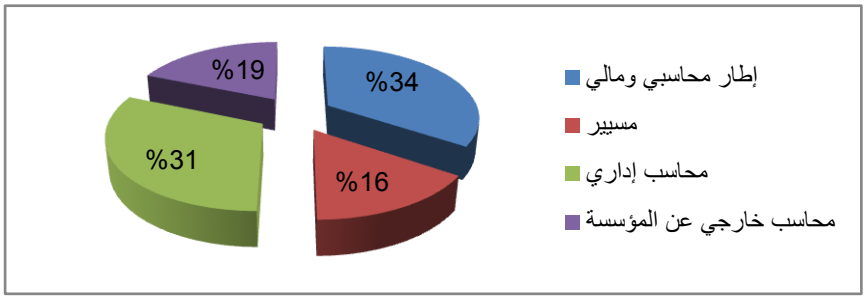

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

بلغت نسبة أفراد العينة المستجوبة من وظيفة إطار محاسبي ومالي 34.4%، وتلتها أفراد العينة من وظيفة محاسب بنسبة 31.3%، ثم تليها أفراد العينة من وظيفة محاسب (خارجي عن الشركة) بنسبة 18.8%، أما النسبة المتبقية المقدرة بـ 15.6% كانت تمثل أفراد العينة من وظيفة مسير في الشركة.

سادسا: الخبرة

بعد تقسيم العينة إلى فئات بغية معرفة نسبة الخبرة لديهم تم الحصول على الشكل التالي:

الشكل رقم 6.2: توزيع المشاركين حسب مدة الخبرة المهنية

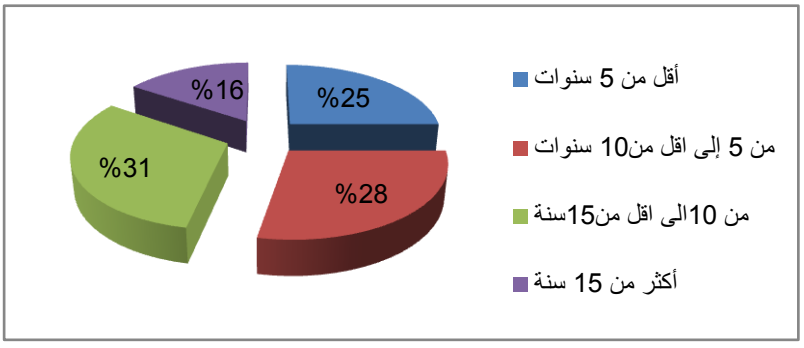

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يوضح لنا الشكل رقم (6) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق فئات سنوية تم تقسيمها وفق الخبرات المهنية المتوافرة لديهم، فنجد أن:

- نسبة الأفراد الذين تقل خبرتهم المهنية عن 5 سنوات يمثلون 25% وهي تمثل نسبة لا بأس بها كونها قليلة الخبرة في حين تتضمن هذه الفئة طلبة الليسانس وهذا كون اختيارهم كان سبب دراستهم النظرية للتحولات في مجال المحاسبة وهذا للحماس الموجود لديهم في معرفة النظام المحاسبي المالي من أجل المواصلة في تأدية مهامه بشكل جيد وصحيح ،وهو ما قد لا يتوافر عند ذوي الخبرة المهنية ؛
- نسبة 28.1% بالنسبة لأفراد العينة ذوي الخبرة ما بين 5 و10 سنوات، و31.3% لما بين 10و15 سنة، وهم يمثلون في مجملهم محافظي الحسابات ومحاسبين المعتمدين؛
- نسبة الأفراد من العينة ذوي خبرة تفوق 15 سنة هي 15.6% وهي تتضمن خبراء المحاسبة.

سابعا: القطاع

على أساس القطاعات الاقتصادية قمنا بتصنيف المؤسسات المشكلة للعينة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 7.2: توزيع المشاركين حسب القطاع

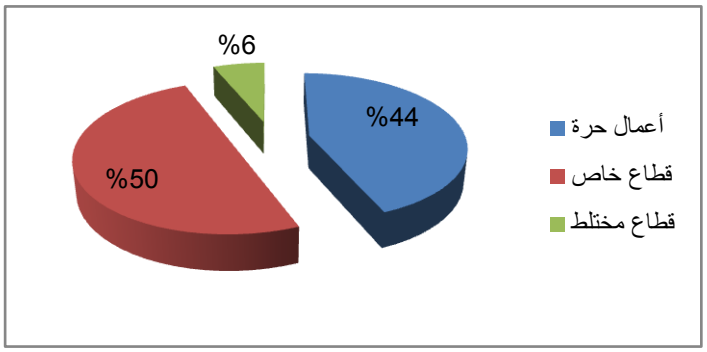

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

بلغت نسبة المؤسسات محل الدراسة 50% من المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع الخاص ، بينما تنتمي نسبة 43.80% من المستجوبين لقطاع الأعمال الحرة، أما المستجوبين الذين ينتمون للقطاع المختلط بلغت نسبتهم 6.30%.

تفسر النسبة الكبيرة للقطاع الخاص للسياسة التي اعتمدتها الجزائر في الحقبة الأخيرة والتي تدخل ضمن الإصلاحات، وهذا في إطار تهيئة الأرضية اللازمة للدخول إلى اقتصاد السوق ألا وهي سياسة خصخصة المؤسسات.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمؤسسة

بعد التطرق للخصائص الديموغرافية لأفراد العينة تأتي كمرحلة ثانية وصف الخصائص النوعية للمؤسسات محل الدراسة من أخذ فكرة جيدة والتعرف على طبيعة المؤسسات المدروسة.

أولا: النشاط

الشكل 8.2: نوع نشاط أفراد العينة

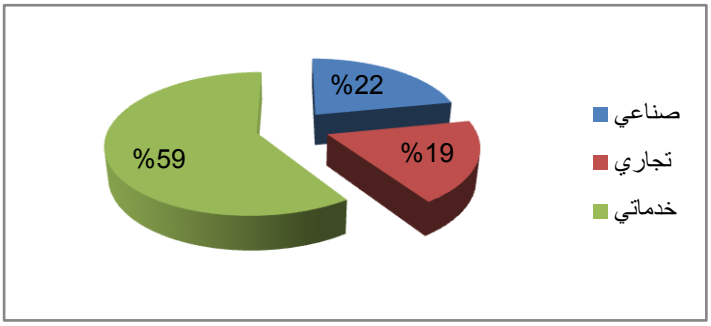

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المخرجات برنامج SPSS

تنتمي نسبة 59.4% من المستجوبين للنشاط الخدماتي بالدرجة الأولى، في حين تنتمي نسبة 21.9% للنشاط الصناعي، أما النسبة المتبقية من المستجوبين والمقدرة بـ 18.6% للنشاط التجاري.

ثانيا: الشكل القانوني لأفراد العينة

الشكل رقم 9.2 : توزيع المشاركين حسب الشكل القانوني

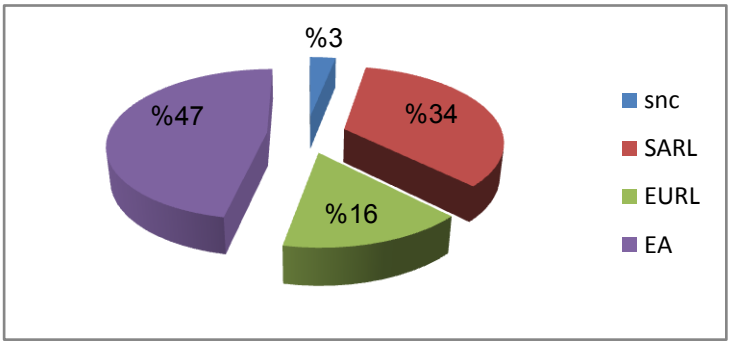

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

أخذ شكل المؤسسة الفردية أكبر نسبة قدرت بـ46.9%، تليها شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL) بنسبة 34.4%، ثم شكل شركة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة (EURL) بنسبة 15.6% وأخيرا أخذ شكل شركة التضامن (SNC) نسبة 3.1%.

يفسر التمركز الكبير لأفراد العينة في المؤسسات الفردية باعتبارها الشكل الأكثر رواجا في ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفي غيرها من الدول.

ثالثا: العاملين

الشكل رقم 10.2 : توزيع المشاركين حسب عدد العمال

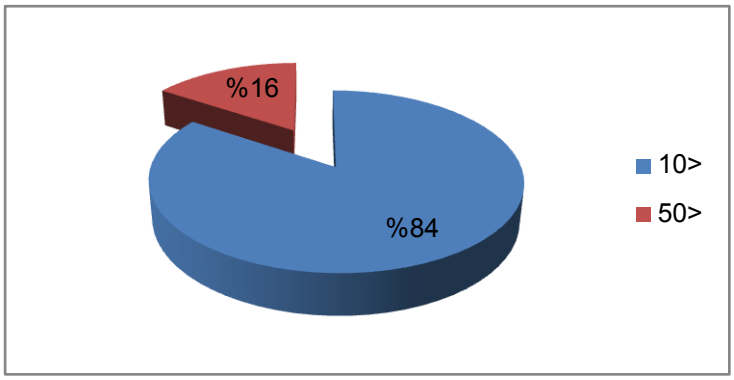

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يشير الشكل رقم (10) إلى أن المؤسسات التي يعمل لديها 10 موظفين على الأكثر بلغت نسبة 84.4%، ونسبة المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها ما بين {10 إلى 50} عامل بلغت نسبة 15.6%، في حين انعدام نسبة الفئة الثالثة، هذه النسب متنوعة لتنوع تقسيم المؤسسات بين الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة.

رابعا: رقم الأعمال المحقق خلال آخر دورة.

الشكل رقم 11.2: توزيع المشاركين حسب رقم الأعمال المحقق خلال أخر دورة.

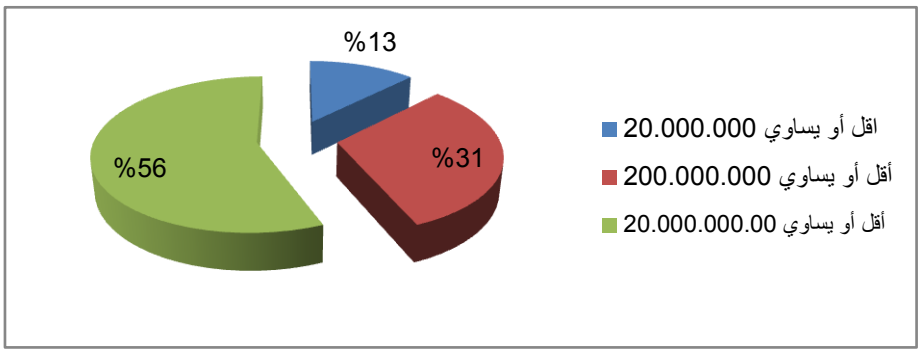

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

قدرت أعلى نسبة بـ56.3% للمؤسسات التي يتراوح رقم أعمالها ما بين {200.000.000 إلى 2.000.000.000 دج}، تليها نسبة31.3% للمؤسسات التي يتراوح رقم أعمالها ما بين

{20.000.000 إلى 200.000.000 دج}، وأقل نسبة بـ 12.5% للمؤسسات التي يقل رقم أعمالها عن 20.000.000 دج.

خامسا: مجموع أصول وخصوم الميزانية خلال دورة محاسبية

الشكل رقم 12.2: توزيع المشاركين حسب مجموع أصول وخصوم الميزانية المحقق خلال أخر دورة

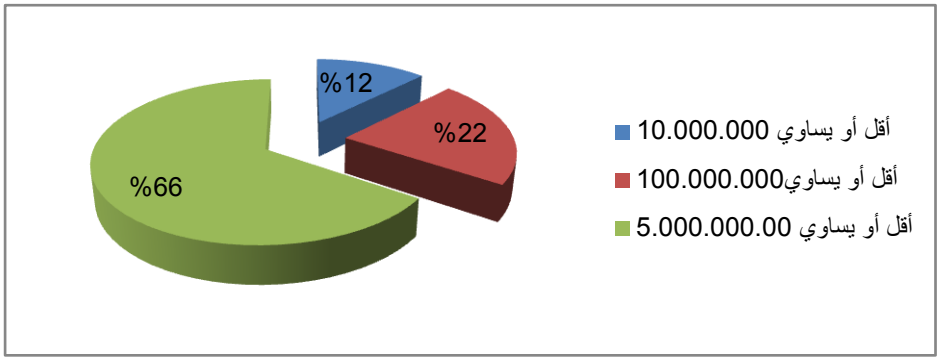

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

قدرت أعلى نسبة بـ65.5% للمؤسسات التي يتراوح مجموع أصول وخصوم الميزانية فيها ما بين {10.000.000 دج إلى 500.000.000 دج } تليها نسبة 21.9% للمؤسسات التي يتراوح مجموع أصول وخصوم الميزانية فيها ما بين {10.000.000 دج إلى 100.000.000 دج} وأقل نسبة 12.5% للمؤسسات التي تقل أصول وخصوم ميزانيتها عن 10.000.000دج.

المطلب الثالث: الممارسات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة

أولا: الجهة المقدمة للخدمات المحاسبية

الشكل رقم 13.2: توزيع المشاركين حسب الجهة المقدمة للخدمات المحاسبية

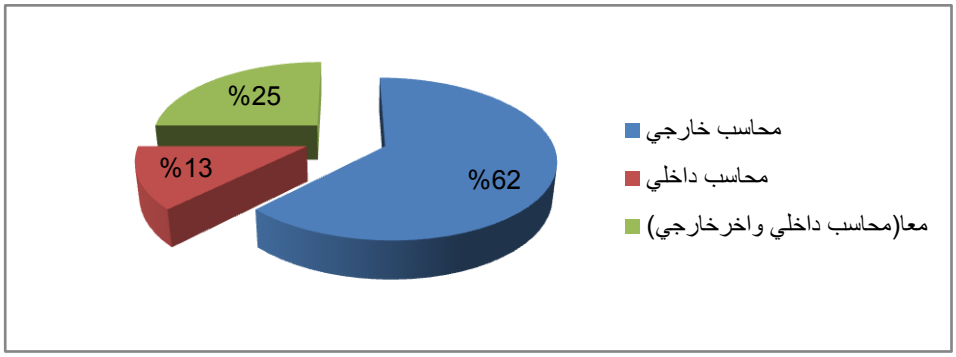

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

بلغت نسبة 62.5% من المؤسسات تعتمد على محاسب خارجي في تأد ية مختلف خدمات المحاسبة في حين تعتمد نسبة 25% من إجمالي المؤسسات على كل من محاسب (داخلي وآخر خارجي)، بينما تعتمد نسبة 12.5% المتبقية على محاسب داخلي.

يفسر ارتفاع نسبة الفئة التي تلجأ إلى المحاسب الخارجي بتجنبها التكاليف الباهظة التي قد تتكبدها هذه المؤسسات في حالة الاعتماد على محاسب داخلي، أما الفئة التي اعتمدت على المصدرين هي التي لديها ثقافة محاسبية جد متطورة بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى، أما الفئة التي اعتمدت على محاسب داخلي فهي في معظمها مؤسسات متوسطة ومؤسسات غير مستقلة.

ثانيا: الغرض من إعداد القوائم المالية

الشكل رقم 14.2: توزيع أفراد العينة على أساس الغرض من إعداد القوائم المالية

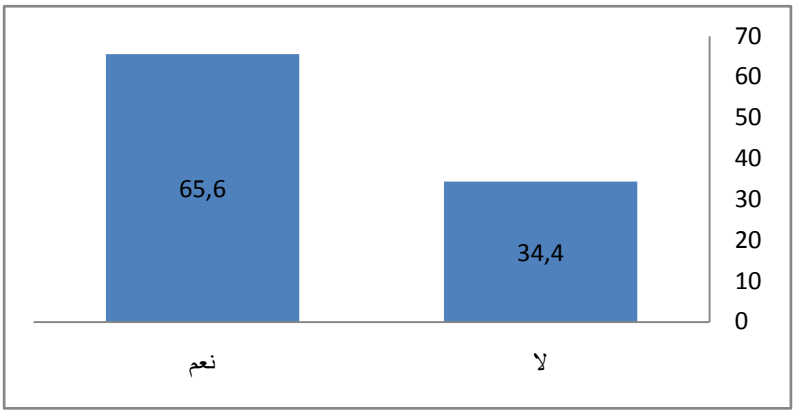

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

تشير نسبة 65.6% من أفراد العينة إلى ضرورة إعداد قوائم مالية لأغراض أخرى غير تلك التي تعد لأغراض الضريبة، في حين تشير نسبة 34.4% من وجهة نظر باقي أفراد العينة إلى عدم إعدادهم للقوائم المالية لولا المتطلبات الضريبية.

تعكس هذه القيم احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمحاسبة كأداة لتحقيق عدة أغراض أخرى غير الأغراض الضريبية، أهمها كأداة للحصول على القروض الائتمانية.

ثالثا: مصادر التمويل

الشكل رقم 15.2: توزيع أفراد العينة حسب مصادر تمويل المؤسسة

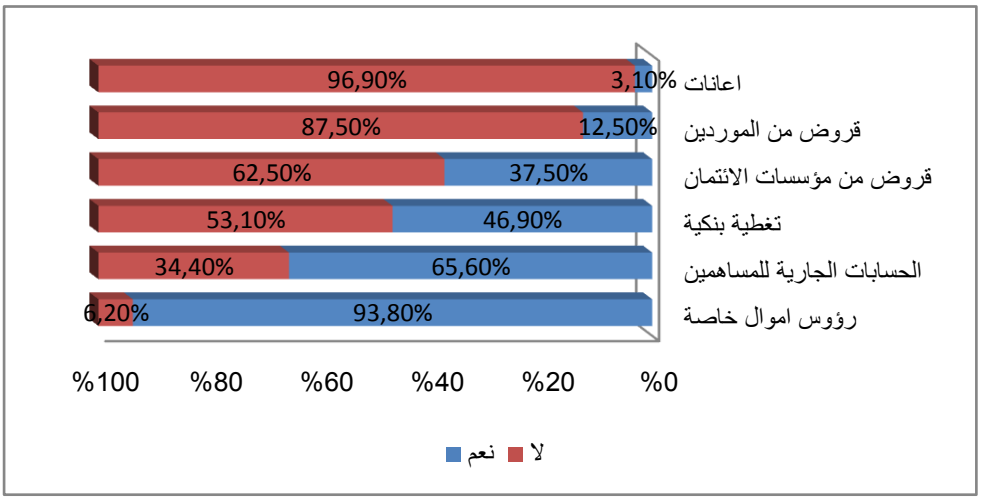

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصادر تمويلها بالترتيب كما يلي:

- نسبة 93.8% رؤوس أموال خاصة؛
- نسبة 65.6% الحسابات الجارية للمساهمين؛
- نسبة 46.9% تغطية بنكية؛
- نسبة 37.5% قروض من مؤسسات الائتمان؛
- نسبة 12.5% قروض من الموردين؛
- نسبة 3.1% إعانات.

يفسر الاعتماد بالدرجة الأولى على رؤوس الأموال كأحد أهم مصادر تمويل في المؤسسات لسببين أساسيين هما: تجنب المخاطر من الدرجة الأولى ووجود الوازع الديني لتجنب التعامل مع البنوك من حيث التمويل، أما الاعتماد على الحسابات الجارية للمساهمين بالدرجة الثانية لطابع الملكية الذي يغلب عليه الطابع العائلي، وتبقى المصادر الأخرى كبديل في بعض الحالات الاستثنائية.

رابعا: الأطراف التي يجب أن تقدم لها القوائم المالية واضحة ومفيدة.

الشكل رقم 16.2: توزيع أفراد العينة حسب تقديمهم لقوائم مالية ذات أهمية للأطراف المعنية

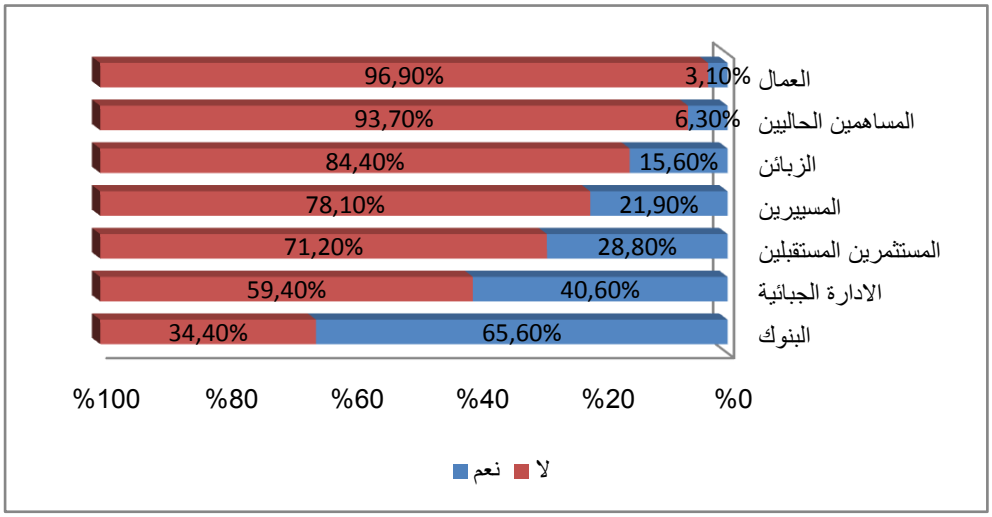

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

الأطراف التي يجب على المؤسسة أن تقدم لها قوائم مالية ذات أهمية وشفافية ترتب حسب الأهمية كالتالي:

- نسبة 65.5% للبنوك؛
- نسبة 40.6% للإدارة الجبائية؛
- نسبة 28.8% للمستثمرين المستقبليين؛
- نسبة 21.9% للمسيرين؛
- نسبة 15.6% للزبائن؛
- نسبة 6.30% للمساهمين الحاليين؛
- نسبة 3.10% للعمال.

يفسر حرص المؤسسات على تقديم قوائم مالية ذات أهمية وشفافية بالدرجة الأولى للبنوك لأن المعاملات معها جد حساسة وتتطلب وثائق صحيحة ومفيدة، أما الاعتماد بالدرجة الثانية على الإدارة الجبائية فهذا يفسر مدى إلزام هذه المؤسسات بدفع كل الضرائب المستحقة عليها للإدار ة الجبائية، يليها بالدرجة الثالثة المستثمرين المستقبليين وهذا لكونهم الفئة القادرة على تحقيق القيمة المضافة في المستقبل وإعطاء صورة جيدة للاستثمار في هذه المؤسسات وتبقى المصادر الأخرى حسب احتياج المؤسسة لتحقيق مصالحها التي تراها مناسبة.

المطلب الرابع: قضايا محاسبية خاصة بتطبيق النظام المحاسبي المالي **SCF**

1ـــ السؤال الأول: جاء على الشكل التالي

هل قامت مؤسستكم بتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

نعم ☐ ، لا ☐

ـــ إذا كان الجواب نعم هل ذلك كان في :

سنة 2010 ☐ ، سنة 2011 ☐ ، سنة 2010 ☐

و جاءت إجابات أفراد العينة على هذا السؤال كالتالي:

الجدول رقم 2.2: توزيع أفراد العينة حسب تطبيقهم لـ SCF

البيان	التكرار	النسبة
نعم	32	%100
لا	0	%00
المجموع	32	%100

المصدر: من إعداد الطالب حسب مخرجات نظام SPSS

بلغت نسبة 100% من المؤسسات المطبقة للنظام المحاسبي المالي، و هذا يفسر أن هذه المؤسسات كانت ملزمة بتطبيقه بنص المادة (02)* من القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، الذي يلزم بتطبيق أحكام و قواعد هذا القانون أما بخصوص السنة التي تم فيها البدء بتطبيق هذا النظام فكان كالتالي:

الشكل رقم 17.2 : توزيع أفراد العينة حسب سنة تطبيق لـ SCF

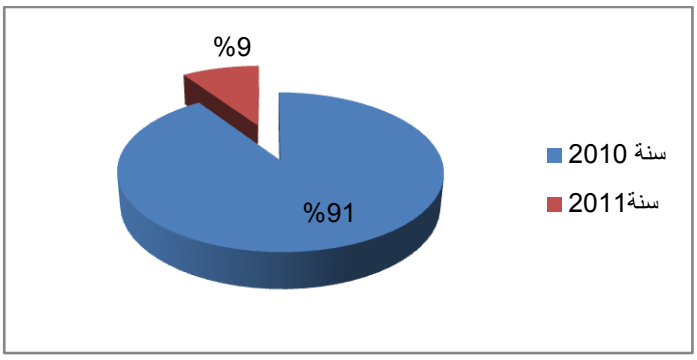

المصدر: من إعداد الطالب حسب مخرجات برنامج SPSS

*ـــ المادة 2 : (تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة به ا.....)

بلغت نسبة 90.6% من المؤسسات المطبقة للنظام المحاسبي المالي سنة 2010 في حين بلغت نسبة 9.4% من إجمالي المؤسسات المطبقة للنظام المحاسبي المالي سنة 2011.

تفسر هذه النتائج مدى صحة الجزء الأول من السؤال و ذلك بإلزام هذه المؤسسات بتطبيق أحكام و قواعد هذا القانون، و هذا منذ سريانه سنة 2010.

2. السؤال الثاني: وقد جاء على الشكل التالي:

هل نظمت مؤسستكم دورات تكوينية تحضيرا لتطبيق النظام المحاسبي المالي؟

نعم ☐ ، لا ☐

ـــ إذا كان الجواب نعم، هل استفادت من هذه الدورات؟

نعم ☐ ، لا ☐

كما جاءت إجابات أفراد العينة على هذا السؤال كالتالي:

الجدول رقم 3.2: توزيع أفراد العينة حسب القيام ببرمجة دورات تكوينية تحضيرا لتطبيق لـ SCF

البيان	التكرار	النسبة
نعم	23	%71.9
لا	9	%28.1
المجموع	32	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يرتبط هذا السؤال بالدورات التكوينية تحضيرا لتطبيق النظام المحاسبي المالي، و الإستفادة من هذه الدورات من عدمها.

فيما يخص الشطر الأول من السؤال كانت نسبة الإجابة بنعم 71.9% بينما بلغت نسبة الإجابة بلا 28.1% و تعكس هذه النتائج ضرورة تلقي تكوين في النظام المحاسبي المالي نظرا لأن القواعد و الأحكام التي جاء بها جديدة نوعا ما، و تتطلب معرفة جيدة للعمل بها أما فيما يخص الأفراد الذين لم يتلقوا تكوينا، فربما يرجع هذا إلى التكلفة الباهظة التي تتطلبها هذه الدورات، وبالتالي تم الإستغناء عنها.

أما فيما يخص الشطر الثاني من السؤال فكانت إجابات أفراد العينة كما يلي:

الجدول رقم 4.2 : توزيع أفراد العينة حسب الاستفادة من الدورات التكوينية

البيان	التكرار	النسبة
نعم	1	%3.1
لا	2	%6.3
دون إجابة	20	%62.5
المجموع	23	%71.9

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يخص الشطر الثاني بالإجابة عن ما إذا كانت إجابة الشطر الأول بنعم، و المرتبط بمدى الإستفادة من الدورات التكوينية فقد بلغت نسبة الإمتناع عن الإجابة 62.5 % في حين بلغت نسبة الإجابة بلا 6.3% كما بلغت نسبة الإجابة بنعم 3.1%.

تفسر هذه النتائج أن هناك غموض في بعض القواعد و الأحكام التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، من خلال أراء و إجابات أفراد العينة و هذا قد ينعكس سلبا على عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي.

3. السؤال الثالث: جاء على الشكل التالي:

هل تطبيق النظام المحاسبي المالي أدى إلى زيادة شفافية حسابات مؤسستكم؟

نعم ☐ ، لا ☐ ، دون جواب ☐

و قد جاءت إجابات أفراد العينة على هذا السؤال كالتالي:

الجدول 5.2 : توزيع أفراد العينة حسب تأثير تطبيق (SCF) على شفافية حسابات المؤسسة

البيان	التكرار	النسبة
نعم	20	%62.8
لا	6	%18.6
دون إجابة	6	%18.6
المجموع	32	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

بلغت نسبة 62.8% من المستجوبين للإجابة بنعم، في حين أن نسبة كل من الإجابتين المتبقيتين فيرى 18.6% من المستجوبين أن تطبيق النظام المحاسبي المالي لم يؤدي إلى زيادة شفافية حسابات مؤسساتهم ،في حين إمتنع 18.6% عن الإجابة.

تفسر هذه النسبة الكبيرة بالنسبة للإجابة الأولى، أن هذا النظام يحتوي على إطار تصوري ينظم و يضبط الممارسة المحاسبية و يضمن مستوى الإفصاح الذي يفي متطلبات مختلف الأطراف.

4. السؤال الرابع: كان على الشكل التالي:

هل قامت مؤسستكم بتطبيق جميع أحكام و قواعد النظام المحاسبي المالي؟

نعم ☐ ، لا ☐ ، دون جواب ☐

ـــ إذا كان الجواب بلا، هل هذا يرجع إلى:

☐ صعوبة تطبيق بعض الأحكام و القواعد؛

☐ عدم فهم الجيد لبعض الأحكام و القواعد؛

☐ عدم تماشي بعض الأحكام و القواعد مع طبيعة المؤسسة؛

☐ أسباب أخرى..... .

و جاءت إجابات أفراد العينة على هذا السؤال كالتالي:

الجدول رقم 6.2 : توزيع أفراد العينة حسب تطبيق جميع أحكام و قواعد النظام المحاسبي المالي

البيان	التكرار	النسبة
نعم	19	%59.4
لا	5	%15.6
دون إجابة	8	%25
المجموع	32	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

بالنسبة للجزء الأول من السؤال و المتعلق بتطبيق كل أحكام و قواعد النظام المحاسبي المالي من عدمه، فإن نسبة 59.4% قامت بتطبيق كل القواعد و الأحكام أما نسبة 15.6% فلم تطبق كل القواعد و الأحكام و هذا راجع إلى عدة أسباب نتناولها في الجزء الثاني من السؤال، أما البقية فقد امتنعوا عن الإجابة بنسبة 25%.

أما بخصوص الشطر الثاني من السؤال فكانت إجابات أفراد العينة كما يلي:

الجدول 7.2 : توزيع أراء أفراد العينة حول أسباب عدم تبني كل أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي

البيان	التكرار	النسبة
الخيار الأول	1	%3.1
الخيار الثاني	1	%3.1
الخيار الثالث	3	%9.3
أسباب أخرى	0	% 00
المجموع	5	%15.5

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

فيما يخص الشطر الثاني من السؤال السابق، فإنه يتعلق بالأسباب التي أدت إلى عدم تطبيق كل القواعد و الأحكام التي نص عليها النظام المحاسبي المالي فنسبة 3.1% ترى بأن صعوبة تطبيق بعض القواعد و الأحكام حالت دون ذلك، بينما 3.1% يرجعون سبب ذلك إلى عدم الفهم الجيد له ذه الأحكام و القواعد، أما نسبة 9.3% فلم يلتزموا بكل الأحكام و القواعد لعدم تماشي بعضها مع طبيعة مؤسساتهم.

و يمكن تمثيل هذه النتائج في الشكل التالي:

الشكل رقم 2. 18: توزيع المشاركين حسب أسباب عدم تبني كل أحكام و قواعد النظام المحاسبي المالي (SCF)

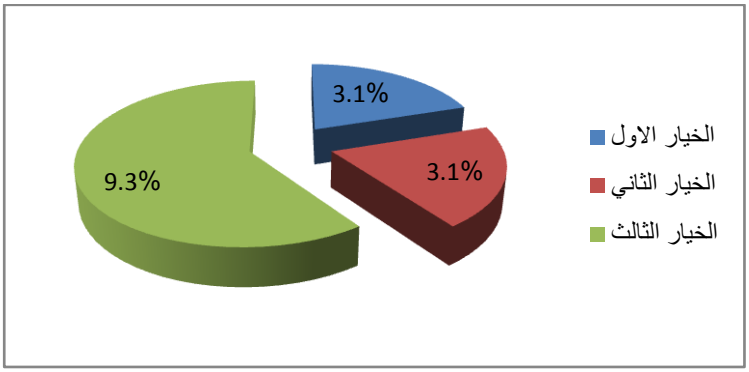

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (06)

5. السؤال الخامس: و جاء على الشكل التالي:

هل واجهتكم مشاكل أو صعوبات عند تطبيق النظام المحاسبي المالي؟

نعم ☐ ، لا ☐ ، دون جواب ☐

ـــ إذا كان الجواب نعم، هل تمثلت هذه الصعوبات في:

☐ المعالجة المحاسبية؛

☐ تصنيف عناصر القوائم المالية؛

☐ تقييم عناصر القوائم المالية؛

☐ مشاكل أخرى..... .

كما جاءت إجابات أفراد العينة على هذا السؤال كالتالي

الجدول رقم 8.2: توزيع أراء أفراد العينة حول مشاكل و صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي

البيان	التكرار	النسبة
نعم	14	%43.8
لا	15	%46.9
دون إجابة	3	%9.4
المجموع	32	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

بلغت نسبة 43.8% من أفراد العينة التي واجهت مشاكل في عملية التطبيق للنظام المحاسبي المالي، و هو أمر منتظر و منطقي، ذلك لإختلاف بين المبادئ والقواعد التي يستند إليها كل من المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي، في حين أن نسبة 46.9 % رأت غير ذلك حيث أنهم لم يجدوا أي صعوبات أو مشاكل عند التطبيق و لعلى هذا الأمر راجع إلى الدورات التكوينية التي تلقتها هذه الفئة عند تطبيق هذا النظام و العمل به، فيما امتنعت النسبة المتبقية عن الإجابة بـــ 9.4%.

أما الجزء الثاني من السؤال فكان حول خيارات الأفراد المستجوبين حول صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي و جاءت كما يلي:

الجدول رقم 9.2: توزيع أفراد العينة حسب مشاكل وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي

البيان	التكرار	النسبة
الخيار الأول	1	%3.1
الخيار الثاني	5	%15.6
الخيار الثالث	8	%25
أسباب أخرى	0	% 00
المجموع	14	%43.7

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

نسبة 25% من الأفراد المستجوبين يرون بأن تلك الصعوبات و المشاكل تتعلق بتقييم عناصر القوائم المالية و خاصة في ظل غياب سوق مالي نشط يتم الرجوع إليه لتحديد قيم هذه العناصر، في حين أن نسبة 15.6% ترى أن تلك الصعوبات والمشاكل تتعلق بكيفية تصنيف عناصر القوائم المالية و خص وصا الميزانية التي تقتضي تصنيف عناصر الأصول و الخصوم إلى عناصر جارية و أخرى غير جارية، أما نسبة 3.1% فترى بأن الصعوبة في تطبيق تكمن في المعالجة المحاسبية.

و يمكن تلخيص هذه النتائج و تمثيلها بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم 19.2: توزيع فئات المشاركين حسب رأيهم حول مشاكل و صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

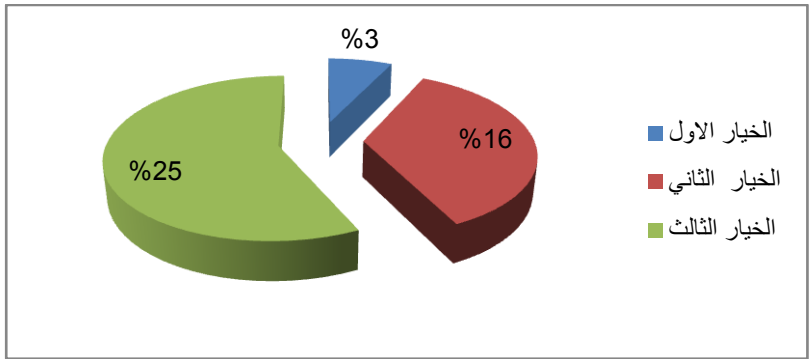

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم(08)

6. السؤال السادس: الحلول و الاقتراحات المناسبة لضمان التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي.

يتعلق هذا السؤال بإبداء جملة من الحلول و الاقتراحات التي يراها أفراد العينة مناسبة لضمان التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي، و بعد الإطلاع على استمارات الاستبيان رأينا أن معظم أفراد العينة أجمعوا على ما يلي:

- ✓ تكثيف التكوين لممارسي المحاسبة، وعلى مستوى الجامعات و معاهد التكوين؛
- ✓ ضرورة إصلاح منظومة التعليم و التكوين للمحاسبين انطلاقا من تحسين محتوى برامج التعليم والطرق البيداغوجية؛
- ✓ طرح الانشغالات و المشاكل التي تعترض تطبيق النظام المحاسبي المالي على المجلس الوطني للمحاسبة؛
- ✓ إنشاء أسواق مالية لضمان تقييم الأصول وفق القيمة العادلة؛
- ✓ ضرورة تكييف النظام المحاسبي المالي SCF مع الواقع الميداني؛
- ✓ التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي SCF يعتمد في الأساس على شفافية القوائم المالية المقدمة للأطراف المعنية بها.

خلاصة الفصل

ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة الميدانية هو:

- سريان تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF منذ سنة 2010 في كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة، وقد سبق تطبيقه إعداد دورات تكوينية للتعريف به؛
- هناك إجماع على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF سيسمح بضمان الشفافية و الثقة الأكبر لمختلف الأطراف الفاعلة مع المؤسسة، نظرا للخصائص النوعية التي يتطلبها في عرضه للقوائم المالية ولكن كل ذلك إذا تم تهيئة الأرضية اللازمة لتطبيقه وجعله يتماشى مع الاقتصاد الوطني؛
- تم الالتزام بجميع القواعد والأحكام التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي SCF وهذا راجع لعدة أسباب ولعلى أهمها، أن الممارسة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بدأت تدريجيا تستند للنظريات والأحكام التطبيقية؛
- هناك بعض المشاكل و الصعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث لاقى بعض أفراد العينة صعوبة تكمن في تقييم بعض عناصر الميزانية، وهذا لعدم وجود سوق مالي يمكن من خلاله تقييم هذه العناصر إضافة إلى بعض المشاكل التي تكمن في المعالجة المحاسبية، وتصنيف عناصر القوائم المالية؛
- انه هناك إجماع بين المستجوبين كذلك حول ضرورة إصلاح منظومة التعليم والتكوين المحاسبيين انطلاقا من تحسين محتوى برامج التعليم والطرق البيداغوجية، وإعادة النظر كليا في طريقة تربص الخبرة المحاسبية وإدخال مفهوم التكوين المتواصل والتأهيل على منظومة التعليم والتكوين المحاسبيين لتتماشى مع النظام المحاسبي المالي.

الخاتمة

1.الخاتمة

لقد كانت هذه الدراسة في عرضها محاولة لحل الإشكالية المطروحة والمتمثلة في: ما مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وهل بيئة هذه المؤسسات تتوافق مع متطلبات هذا النظام أم لا، من خلال الفصلين الذي تم تناولهما في هذه الدراسة، وانطلقا من الفرضيات الأساسية، وباستخدام الأساليب والأدوات المشار إليهم في المقدمة.

إن أهداف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وبالأخص الصغيرة والمتوسطة منها من الإفصاح عن القوائم المالية ذات الغرض العام، والانعكاسات التي يمكن حدوثها على مستواها الداخلي بفعل الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي، المستمد من المعايير المحاسبية الدولية، حيث تكتسي أهداف القوائم المالية أهمية بالغة خاصة عندما تكون هذه المؤسسات بصدد تحديد مضمونها، و قد أصبحت تتمحور أهداف القوائم المالية حول نقطة أساسية وهي "منفعة" المعلومات في اتخاذ القرارات من طرف مختلف الفئات المستخدمة لها على رأسهم المستثمرين، وترسخ هذا الاتجاه خاصة على أساس التحول في تعريف المحاسبة و اعتبارها كنشاط خدمي، والتركيز على وظيفة الاتصال و اعتبارها مقدمة لوظيفة القياس المحاسبي، حيث أصبحت قضية إفصاح المؤسسة عن المعلومات ودرجة ملائمتها و موثوقيتها من القضايا الملحة لدى متخذي القرارات.

في الواقع فان الجزائر اعتمدت تطبيق النظام المحاسبي المالي على جميع المؤسسات بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهذا أمر غير عملي، فمعظم هذه المؤسسات عانت جراء تطبيق هذا النظام الذي لم يأخذ خصوصيتها بعين الاعتبار، فضلا عن العديد من الإجراءات وقواعد التقييم التي جاءبهاهذا النظام لم تطبق أساسا حتى في المؤسسات الكبيرة.

بالرغم من أن النظام المحاسبي المالي جاء نتيجة توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق ولمواكبة التطورات الاقتصادية في العالم فليس من المعقول دولة تريد أن تلحق بالركب العالمي والاندماج فيه دون أن تواكب ماجاء فيه فكانت إستراتيجية وتركيبة النظام المحاسبي المالي مبنية على المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية، إلا أن تطبيق النظام المحاسبي المالي على جميع المؤسسات بما فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فلم يراعي بذلك خصوصية هذه الأخيرة التي عانت جراء تطبيق هذا النظام.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية ولعل أبرزها خلق مناصب الشغل و القضاء على البطالة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، فكانت الحاجة إلى معلومات مالية و محاسبية خاصة بهذه المؤسسات لمختلف الفئات والأطراف المستخدمة لها، فكان للمعيار الدولي للتقارير المالية

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة IFRS for SMEs الدور في هذا باعتبار لغة المعيار موحدة لاتخدم طرف واحد أو دولة واحدة أو إقليم محدد وإنما ذو طابع دولي لتزويد الأطراف المعنية بالمعلومات المالية و المحاسبية .

2. نتائج اختبار الفرضيات

بعد القيام بالدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى المتمثلة في الاستقصاء، توصلنا أثناء اختبار الفروض على النتائج التالية:

بخصوص الفرضية الأولى والمتعلقة ب أن مجلس المعايير المحاسبية الدولية اخذ في الحسبان خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إصداره للمعايير المحاسبية الدولية، فقد تبين من خلال الدراسة النظرية وذلك من خلال إصداره للمعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs بهدف توفير معلومات مالية محاسبية ذات شروحات مبسطة تعكس احتياجات مستخدمي البيانات المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما بخصوص الفرضية الثانية والمتعلقة بالمشاكل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تطبيق النظام المحاسبي المالي، فقد تحققت من خلال إج ابات أفراد العينة على أسئلة الاستبيان، حيث تكمن هذه الصعوبات في تقييم عناصر القوائم المالية، ويرجع هذا إلى عدم وجود سوق مالي يتم اللجوء إليها لتحديد القيمة العادلة، إضافة إلى تصنيف عناصر القوائم المالية، لاختلاف المعايير التي ينص عليها النظام المحاسبي الما لي (SCF) عن تلك التي يقوم عليها المخطط المحاسبي الوطني (PCN)، أما فيما يخص مشكل المعالجة المحاسبية يعود نتيجة الغموض الذي يميز بعض القواعد المحاسبية.

بخصوص الفرضية الثالثة المتعلقة بضرورة القيام بجملة من الإصلاحات تمس العديد من الجوانب، فقد تحققت لان التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي يتطلب توفير مجموعة من العوامل المسهلة للتطبيق الحسن مثل:

- تشجيع الشركات الجزائرية على الدخول في السوق المالي وخصوصا الصغيرة والمتوسطة منها؛
- تكوين الكوادر البشرية والإطارات؛
- تكييف برامج التدريس المحاسبية في المدارس والجامعات بما يتلائم مع المتغيرات المحاسبية الدولية؛

3.عرض نتائج الدراسة

من خلال مراجعة نتائج هذه الدراسة يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- إن النظام المحاسبي المالي جاء بنظرة مختلفة عن سابقه و مبادئ تركز على الجانب المالي والاقتصادي بدل الجانب الجبائي لتوفير معلومات ملائمة للمستثمرين بالدرجة الأولى؛
- التوافق الكبير بين النظام المالي المحاسبي و المعايير الدولية للمحاسبة في الخطوط العريضة للإطار التصوري لكن نصوص التشريع المحاسبي الجزائري تتصف في بعض الأحيان مبهمة وغير مكتملة مما يؤثر سلبا على جودة المعلومات المتوافرة في القوائم المالية ومنها تعطيل الاستثمار والتنمية الاقتصادية؛
- جاء النظام المحا سبي المالي بطرق جديدة لتقييم المحاسبي متوافقة مع المرجعية الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) لكنها في معظم الأحيان لا تجد لها بيئة ملائمة لتطبيق كالقيمة العادلة،
- التوافق بين النظام المحاسبي والمرجعية الدولية لا يعني حتما التطبيق الجيد وتحقيق النتائج المرجوة؛
- كان النظام المالي المحاسبي خطوة هامة و إجبارية لكن مامدى نجاعتها يبقى رهن الظروف وطبيعة بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- تطلبت محاولة تطبيق النظام المحاسبي المالي تكاليف على جميع المستويات للمؤسسة والدولة و المحاسب؛
- تتفاعل كل من الأطر التشريعية و القائمين على الجانب الأكاديمي والمهني للمحاسبة إضافة للمؤسسات من أجل التطبيق الجيد لنظام المحاسبي المالي؛
- تطبيق النظام المحاسبي اثار وأفاق إيجابية على البيئة المحاسبية والمؤسساتية الجزائرية من الناحية النظرية لكن يبقى فعاليته رهن الواقع والوقت.

4.التوصيات

استنادا للمراجعة النظرية للدراسة وبناء على نتائج الجانب العملي منها ونتائج التحليل لإحصائي للاستبيان فقد تمت التوصية بما يلي:

- ✓ أن يصار إلى إلزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرجوع إلى التجربة الدولية المتمثلة في IFRS for SMEs وبشكل مشابه للشركات المدرجة بالأسواق المالية، حيث يعتقد الطالب أن هذه المؤسسات قادرة على ذلك بشرط أن يصار إلى إنشاء نقابه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تنشأ من قبل نفس المؤسسات على أن تقوم على توفير:

أ ـــ شركة محاسبية (غير هادفة للربح) تقوم على مسك حسابات جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق (IFRS for SMES)، وهكذا تتمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من موازنة التكلفة والمنفعةوالحصول على معلومات مالية يتوافر بها الإطار المفاهيمي بشكل متكامل؛

ب ـــ شركة تدقيق (غير هادفة للربح) بشكل مشابه لما سبق.

- ✓ إلزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، باعتماد أنظمة محاسبية محوسبة تتماشى مع معايير المحاسبة الدولية حيث أن هذه الأنظمة متوفرة وبشكل كبير وبتكلفة متدنية؛
- ✓ أن يكون هناك جهة رقابية تتابع أعمال وكفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ أن تعمل دراسات مستقبلية لإيجاد آليات سيطرة فاعلة على المؤسسات الصغيرة ومتوسطة؛
- ✓ يجب محاولة تعديل النظام المحاسبي المالي بجعله نظام مرن يتناسب ويتطور مع تطور حجم المؤسسة (نظام كامل للمؤسسات الكبيرة نظام أقل تعقيدا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ونظام بسيط للمؤسسات المصغرة)؛
- ✓ يجب أن تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعقد ورشات عمل أو دورات تكوينية يحضرها كل من أصحاب ومسيري هذا النوع من المؤسسات تهدف إلى توعيتهم بأهمية فهم والفائدة من المعلومات المحاسبية.

5. أفاق البحث في الموضوع

تناولت هذه المذكرة موضوع تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة وا لمتوسطة بالاعتماد على استبيان الموجه للعينة المذكورة سابقا، إلا أن هذه الدراسة أنجزت في حدود إمكانيات الطالب لهذا فان القيام بدراسة موسعة للعينة بما فيها الدراسة الميدانية لتقييم مدى تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من التحكم في عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي، ولتحديد أدق للصعوبات التي تواجهها خلال هذه العملية، واقتراح الحلول المناسبة.

تم بحمد الله

المراجع

I ــ قائمة المراجع باللغة العربية

أولا: الرسائل والأطروحات

01– عزة الاهز، عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية والمراجعة الدولية دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسر الجزائر ،2007 .

02– مهاوة أمال، إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المال ية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "IFAS for SMEs"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ــ2012 .

ثانيا: المقالات

03– احمد الفارس، المعيار الدولي الجديد للتقارير المالية، جريدة الرأي، العدد11076،الكويت، 2009/10/28.

04– أعمر عزاوي، أمال مهاوة، المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة وتحدي للدول النامية، مع الإشارة لتجربة الجزائر، مجلة الباحث العدد 2012/11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة .

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات

05– أحسين عثماني، سعاد شعابنية، النظام المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر، الملتقى الوطني حول، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي الإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 07/06 ماي 2012 .

06– دادن عبد الغني، د ادن عبد الوهاب، المنظور المالي للنظام المالي حسب المعيار IAS 32- 39 حول الصنف الأول والخامس، الملتقى الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، ج امعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر 30/29 نوفمبر 2011.

07– القصاص خليل، دورة تدريبية حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم "IFAS for SMEs" مجموعة طلال أبو غزالة للتدريب المهني الأردن.

رابعا: قوانين, أوامر, مراسيم وقرارات

08– الجريدة الرسمية، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر2007، القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي المواد 03,02.

09– القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009.

10– القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية للجمهوري ة الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009.

II ــ مواقع التحميل من الشبكة الالكترونية

11 - www.accajordan.org . بتاريخ 09/03/2013

12 - www.joradp.dz. بتاريخ 13/03/2013

الملاحق

الملحق رقم (01) –استمارة الاستبيان باللغة العربية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة ماستر

سيدي، سيدتي:

في اطار التحضير لمذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر بعنوان: " تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "– دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة.

أود منكم المشاركة في اثراء هذا الموضوع من خلال تفضلكم بالاجابة على جملة الأسئلة الموجودة بهذه الإستشمارة، لهدف الحصول على أرائكم واقتراحاتكم حول التساؤلات المطروحة.

وأحيطكم علما بأن إجابتكم ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

تقبلوا مني سيادتكم فائق الإحترام والتقدير

بوغنامة عصام

الرجاء وضع علامة (×) في الخانة المناسبة

1 -**الاسم واللقب (اختياري):** ...../ الجنس: ذكر ☐ ، أنثى ☐

العمر: أقل من 30 سنة ☐ ، من 30 إلى أقل من 40 سنة ☐

من 40 إلى أقل من 50 سنة ☐ ، أكثر من 50 سنة ☐

2 -**الشهادة العلمية :** ليسانس ☐ ، ماجستير ☐ ، دكتوراه ☐

شهادة أخرى ☐

الشهادة المهنية : حاصل على شهادة الكفاءة المهنية (CAP) ☐

حاصل على شهادة التحكم في تقنيات المحاسبة (CMTC) ☐ ، شهادة أخرى ☐

3 -**المهنة الوظيفة:** اطارمحاسبي ومالي ☐ ، مسير ☐

محاسب (خارجي عن المؤسسة) ☐ ، محاسب إداري ☐

الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات ☐ ، من 5 إلى أقل من 10 سنوات ☐

من 10 إلى أقل من 15 سنة ☐ ، أكثر من 15 سنة ☐

4 -**المؤسسة / الهيئة المستخدمة:** ...../ المكان : .....

5 -**القطاع الذي تنتمي إليه:** أعمال حرة ☐ ، قطاع حكومي ☐

قطاع خاص ☐ ، قطاع مختلط ☐

6 -**عنوان بريدك الإلكتروني إن وجد :** .....

1 -أسئلة عامة عن المؤسسة :

1 1 -ما هو النشاط الذي تمارسه مؤسستكم؟

صناعي ☐ ، تجاري ☐ ، خدماتي ☐

1 2 -الشكل القانوني لمؤسستكم /شركتكم :

- شركة التضامن (SNC) ☐ ، شركة المساهمة (SPA) ☐
- شركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL) ☐ ، شركة التوصية البسيطة (SCS) ☐
- شركة التوصية بالأسهم (SCA) ☐ ، شركة المحاصة (SP) ☐
- المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة (EURL) ☐ مؤسسة فردية (EA) ☐

1 3 -عدد العمال خلال أخر دورة : < 10 ☐ ، < 50 ☐ ، < 250 ☐

1 4 -رقم الاعمال خلال آخر دورة:

≥ 20.000.000 دج ☐

≥ 2.000.000.00 دج ☐

≥ 20.000.000.00 دج ☐

1-5- مجموع أصول الميزانية خلال أخر دورة :

≥ 100.000.00 دج ☐

≥ 1.000.000.00 دج ☐

≥ 5.000.000.00 دج ☐

2 -الممارسات المحاسبية للمؤسسة :

2 1 -من يقوم بتحضير القوائم المالية للمؤسسة ؟

محاسب خارجي ☐ ، محاسب داخلي ☐ ، معا (محاسب داخلي وآخر خارجي) ☐

2 2 -هل تقومون بإعداد القوائم المالية لأغراض أخرى بغض النظر عن إعدادها لأغراض الضريبية؟

نعم ☐ ، لا ☐

2 3 -لتمويل مؤسستكم تعتمدون أساسا على المصادر التالية: (ثلاث خيارات ممكنة على الأكثر مرتبة حسب الأهمية التي تراها)

رؤوس أموال خاصة ☐ ، قروض من مؤسسات الإئتمان ☐

قروض من الموردين ☐ ، الحسابات الجارية للمساهمين ☐

إعانات ☐ ، تغطية بنكية ☐

2 4 -حسب رأيك، القوائم المالية يجب أن تعطى معلومات واضحة ومفيدة لـــ: (ثلاث خيارات ممكنة على الأكثر مرتبة حسب الأهمية التي تراها)

البنوك ☐ ، المساهمين الحاليين ☐ ، المسيرين ☐ ، المستثمرين المستقبلين ☐

الموردون ☐ ، الزبائن ☐ ، العمال ☐ ، الإدارة الجبائية ☐

3 قضايا محاسبية خاصة بتطبيق SCF :

3 1 -هل قامت مؤسستكم بتطبيق النظام المحاسبي؟ نعم ☐ ، لا ☐

- إذا كان الجواب نعم هل كان ذلك في :

سنة 2010 ☐ ، سنة 2011 ☐ ، سنة 2012 ☐

3 2 -هل نظمت مؤسستكم دورات تكوينية تحضيرا لتطبيق النظام المحاسبي المالي؟

نعم ☐ ، لا ☐

- إذا كان الجواب نعم، هل استفادت من هذه الدورات؟

- نعم ☐ ، لا ☐

3 3 -هل تطبيق النظام المحاسبي المالي أدى إلى زيادة شفافية حسابات مؤسستكم؟

نعم ☐ ، لا ☐ ، دون جواب ☐

3 4 -هل قامت مؤسستكم بتطبيق جميع أحكام و قواعد النظام المحاسبي المالي؟

نعم ☐ ، لا ☐ ، دون جواب ☐

- إذا كان الجواب لا، هل هذا يرجع إلى:

☐ صعوبة تطبيق بعض الأحكام والقواعد ؛

☐ عدم الفهم الجيد لبعض الأحكام والقواعد ؛

☐ عدم تماشي بعض الأحكام والقواعد مع طبيعة المؤسسة؛

☐ أسباب أخرى .....

3 5 – هل واجهتكم مشاكل أو صعوبات عند تطبيق النظام المحاسبي المالي؟

نعم ☐ ، لا ☐ ، دون جواب ☐

- اذا كان الجواب نعم، هل تمثلت هذه الصعوبات في:

☐ المعالجة المحاسبية؛

☐ تصنيف عناصر القوائم المالية؛

☐ تقييم عناصر القوائم المالية؛

☐ مشاكل أخرى.....

3 6 -أذكر بعض الحلول والإقتراحات التي تراها مناسبة لضمان التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي :

.....

.....

.....

الملحق رقم (02) - استمارة الاستبيان باللغة الفرنسية

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique
Université kasdi merbah – Ouargla
Faculté des sciences économiques commerciales des sciences de gestion
Département des sciences commerciales

Spécialités : étude comptabilité et fiscales

Questionnaire en vue de la partions d'un master mémorandum

Madame, monsieur :

Dans la période qui à précède l'expose d'introduction progression pour compléter des exigences de certification maitre intitule : ¨ l'évaluation de l'application du SCF dans les entreprises les petites et moyennes ¨ – étude de cas d'un échantillon de petites et moyennes entreprises du mandat de Ouargla.

Je voudrais que vous participez pour enrichir ce sujet à partir de vos réponses sur l'ensemble des questions posées ; pour obtenir vos avis et suggestions.

Je me tiens à votre disposition pour tous renseignements complémentaires, et je vous remercie d'avance pour votre collaboration à cette étude.

Veuillez agréer, madame, monsieur, mes meilleures salutations.

Boughenama Issam

Cochez (x) la case appropriée :

1- **Nom et prénom (facultatif) :**……..……**Sexe :** Masculin ☐, féminin ☐
Age : moins que 30 ans ☐, que 30 de moins que 40 ans ☐
Que 40 de mois que 50 ans ☐, plus que 50 ans ☐

2- **Diplôme universitaire :** la licence☐ , magister ☐, doctoral ☐
Moins que diplôme la licence ☐
Diplôme professionnel : certificat d'aptitude professionnel ☐
Certificat de maitrise des techniques comptables ☐
Professionnel autre ☐

3- **Profession / fonction :**
Financiere et le cadre comptable ☐ , ajectoire ☐
Comptable ☐ , Comptable externe ☐

- **Expérience :**
Moins que 5 ans ☐ que 5 de Moins que 10 ans ☐
Que 10 de mois que 15 ans ☐ plus que 15 ans ☐

4- **Entreprise \établissement :** ……..\ Lieu

5- **Secteur du travail :** fonction li bérale ☐ public ☐
Privé ☐ mixte ☐

6- **Votre adresse électronique (E-mail)**
…….**Tél :**……

1- **<u>Questions darder général concernant l'entreprise :</u>**

1-1- Quel est le type d'activité qu'exerce votre entreprise ?
Indisrtuelle ☐ commerciale ☐ services ☐

1-2- Votre entreprise est une : SPA☐ SA ☐ SARL☐ SAS☐
EURL ☐ SCA ☐ SNS ☐ INDIVIDUEL ☐

1-3- Effectif à la dernière clôture : <10 ☐ , <50☐ , <250☐

1-4- Chiffre d'affaires à la dernière clôture : ≤ 20.000.000 DA ☐
≤ 200.000.000 DA ☐
≤ 2000.000.000 DA ☐

1-5- Total de sactifs au bilon à la dernière clôture : ≤ 10.000.000 DA ☐
≤ 100.000.000 DA ☐
≤ 500.000.000 DA ☐

2- <u>La pratique comptable de l'entreprise :</u>

2-1- Que prépare vos états financiers ?

Comptable externe ☐
Comptable interne ☐
Les deux ☐

2-2- Ende hors de la liasse fiscale, produisez – vos des états Financiers ? oui ☐ , Non ☐

2-3- Pour votre financement vous avez principalement recours (3choix possibles) :

Capitaux propres ☐
Emprunts au prés des établissements de crédit ☐
Crédits fournisseurs ☐
Prêts / comptes courants d'associés ☐
Subventions ☐
Découverts bancaires ☐

2-4- Avorte avis, les états financiers doivent ils donner une Information pertinente et utile pour (03 choix possibles) :

Les banques ☐ les actionnaires actuels ☐
Les management ☐ les investisseurs potentiels ☐
Les fournisseurs ☐ les clients ☐
Les salaries ☐ la administration fiscale ☐

3- <u>Problématique comptable concernant l'application SCF :</u>

3-1- Est-ce-que votre entreprise applique le SCF ?

Oui ☐ Non ☐

- **SI C'est oui, en quelle année ?**

2010 ans ☐ 2011 ans ☐ 2012 ans ☐

3-2- Est –ce – que votre entreprise a organisé des formations préparatives pour l'application du SCF ?

Oui ☐ Non ☐

-si c'est oui , est –ce –que votre avez bénéficié de ces formations ?

Oui ☐ Non ☐

3-3- Est –ce-que l'application du SCF a engendré une transparence des comptes de votre entreprise ?

Oui ☐ Non ☐ sans réponse ☐

3-4- Est- ce que votre entreprise a applique toutes les règles SCF ?

Oui ☐ Non ☐ sans réponse ☐

- **Si c'est non ; celle est du à :**

☐ La difficulté de l'application de certaines règles et

☐ La mauvaise compréhension de certaines règles et

☐ Incompatibilité de quelques règles avec la spécifié de l'entreprise

☐ Autres raisons

……

……

……

3-5- Est-ce que vous avez rencontré des problèmes ou des difficultés en appliquant le SCF ?

Oui ☐ Non ☐ sans réponse ☐

- Si c'est oui ; les difficultés se situent au niveau des:

☐ Traitements comptables

☐ Classements des éléments des états financiers

☐ Evaluations des éléments des états financiers

☐ Autres

……

……..

3-6- Citez quelques solutions ou suggestions que vous voyez nécessaires pour assurer la bonne application du SCF ……..……

……

……

……

……

……

……

……

……

……

……

……

الملحق رقم (03) - مخرجات المعالجة الإحصائية بالبرنامج SPSS

Statistics

		الجنس	العمر	المؤهل	الشهادة	المهنة	الخبرة	القطاع
N	Valid	32	32	32	32	32	32	32
	Missing	0	0	0	0	0	0	0

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	27	84,4	84,4	84,4
	أنثى	5	15,6	15,6	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 30 سنة	8	25,0	25,0	25,0
	من 30 إلى اقل من40 سنة	10	31,3	31,3	56,3
	من 40إلى اقل من50 سنة	9	28,1	28,1	84,4
	أكثر من 50 سنة	5	15,6	15,6	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	17	53,1	53,1	53,1
	ماجستير	3	9,4	9,4	62,5
	دكتوراة	2	6,3	6,3	68,8
	أخرى	10	31,3	31,3	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

الشهادة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	CAP	3	9,4	9,4	9,4
	CMTC	14	43,8	43,8	53,1
	AUTRE	15	46,9	46,9	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

المهنة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطار محاسبي ومالي	11	34,4	34,4	34,4
	مسيير	5	15,6	15,6	50,0
	محاسب إداري	10	31,3	31,3	81,3
	محاسب خارجي عن المؤسسة	6	18,8	18,8	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	8	25,0	25,0	25,0
	من 5 إلى اقل من10 سنوات	9	28,1	28,1	53,1
	من 10الى اقل من15سنة	10	31,3	31,3	84,4
	أكثر من 15 سنة	5	15,6	15,6	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

القطاع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أعمال حرة	14	43,8	43,8	43,8
	قطاع خاص	16	50,0	50,0	93,8
	قطاع مختلط	2	6,3	6,3	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

Statistics

		q1	q2	q3	q4	q5	s1	s2
N	Valid	32	32	32	32	32	32	32
	Missing	0	0	0	0	0	0	0

Statistics

		s3	s3_1	s3_2	s4	s4_1	s4_2	a1
N	Valid	32	32	32	32	32	32	32
	Missing	0	0	0	0	0	0	0

Statistics

		a1_1	a2	a2_1	a3	a4	a4_1	a5
N	Valid	32	32	23	32	32	5	32
	Missing	0	0	9	0	0	27	0

Statistics

		a5_1
N	Valid	14
	Missing	18

q1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	صناعي	7	21,9	21,9	21,9
	تجاري	6	18,8	18,8	40,6
	خدماتي	19	59,4	59,4	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

q2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	snc	1	3,1	3,1	3,1
	SARL	11	34,4	34,4	37,5
	EURL	5	15,6	15,6	53,1
	EA	15	46,9	46,9	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

q3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	<10	27	84,4	84,4	84,4
	<50	5	15,6	15,6	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

q4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	20.000.000 اقل أو يساوي	4	12,5	12,5	12,5
	200.000.000 أقل أو يساوي	10	31,3	31,3	43,8
	20.000.000.00 أقل أو يساوي	18	56,3	56,3	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

q5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل أو يساوي 10.000.000	4	12,5	12,5	12,5
	أقل أو يساوي100.000.000	7	21,9	21,9	34,4
	أقل أو يساوي 5.000.000.00	21	65,6	65,6	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

s1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسب خارجي	20	62,5	62,5	62,5
	محاسب داخلي	4	12,5	12,5	75,0
	معا(محاسب داخلي واخرخارجي)	8	25,0	25,0	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

s2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	11	34,4	34,4	34,4
	نعم	21	65,6	65,6	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

s3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	رؤوس أموال خاصة	30	93,8	93,8	93,8
	الحسابات الجارية للمساهمين	2	6,3	6,3	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

s3_1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	رؤوس أموال خاصة	2	6,3	6,3	6,3
	قروض من الموردين	4	12,5	12,5	18,8
	قروض من مؤسسات الائتمان	4	12,5	12,5	31,3
	الحسابات الجارية للمساهمين	21	65,6	65,6	96,9
	تغطية بنكية	1	3,1	3,1	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

s3_2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إعانات	1	3,1	3,1	3,1
	قروض من مؤسسات الائتمان	12	37,5	37,5	40,6
	الحسابات الجارية للمساهمين	4	12,5	12,5	53,1
	تغطية بنكية	15	46,9	46,9	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

s4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	البنوك	21	65,6	65,6	65,6
	المساهمين الحاليين	1	3,1	3,1	68,8
	المسيرين	1	3,1	3,1	71,9
	الزبائن	4	12,5	12,5	84,4
	الادارة الجبائية	5	15,6	15,6	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

s4_1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	البنوك	2	6,3	6,3	6,3
	المساهمين الحاليين	2	6,3	6,3	12,5
	المسيرين	7	21,9	21,9	34,4
	المستثمرين المستقبليين	4	12,5	12,5	46,9
	الموردون	4	12,5	12,5	59,4
	الزبائن	5	15,6	15,6	75,0
	الادارة الجبائية	8	25,0	25,0	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

s4_2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	البنوك	6	18,8	18,8	18,8
	المستثمرين المستقبليين	9	28,1	28,1	46,9
	الزبائن	3	9,4	9,4	56,3
	العمال	1	3,1	3,1	59,4
	الادارة الجبائية	13	40,6	40,6	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

a1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	32	100,0	100,0	100,0

a1_1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2010	29	90,6	90,6	90,6
	2011	3	9,4	9,4	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

a2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	9	28,1	28,1	28,1
	نعم	23	71,9	71,9	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

a2_1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	2	6,3	8,7	8,7
	بدون جواب	20	62,5	87,0	95,7
	نعم	1	3,1	4,3	100,0
	Total	23	71,9	100,0	
Missing	System	9	28,1		
Total		32	100,0		

a3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	6	18,8	18,8	18,8
	بدون جواب	6	18,8	18,8	37,5
	نعم	20	62,5	62,5	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

a4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	5	15,6	15,6	15,6
	بدون جواب	8	25,0	25,0	40,6
	نعم	19	59,4	59,4	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

a4_1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	عدم تماشي بعض الاحكام والقواعد مع طبيعة المؤسسة	5	15,6	100,0	100,0
Missing	System	27	84,4		
Total		32	100,0		

a5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	15	46,9	46,9	46,9
	دون جواب	3	9,4	9,4	56,3
	نعم	14	43,8	43,8	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

a5_1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	المعالجة المحاسبية	1	3,1	7,1	7,1
	تصنيف عناصرالقوائم المالية	5	15,6	35,7	42,9
	تقييم عناصر القوائم المالية	8	25,0	57,1	100,0
	Total	14	43,8	100,0	
Missing	System	18	56,3		
Total		32	100,0		